الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة
دراسة استكشافية فى قرية مصرية(*)

د. أحمد محمد عبد الغنى
كلية الآداب– جامعة بنى سويف

الملخص

يهدف البحث إلى استكشاف قصة نجاح أصحاب المصالح فى السياق التنموي، فى إيجاد الفضاء الشبكى المستقل –أى التكامل فى المنتجات والطموحات والتطلعات بينهم– فى قرية مصرية تميزت بارتفاع المستوى التعليمى (رأس المال البشري)، وفى الإنابة عن المجتمع المحلى لبلوغ عمق أهداف ومبادئ ومكونات التنمية المستدامة. وترجع أهمية البحث إلى ندرة الدراسات الجامعة لأصحاب المصالح فى دراسة واحدة، والتخفيف من العزلة والإقصاء فى التركيبة الريفية. انطلق الإطار النظرى من ركن التنمية المستدامة الأكبر "رأس المال الاجتماعي"، خاصة فرضية التوفيق عن قوة الالتزام المدنى كسبيل وحيد لإيجاد" الثقة المجتمعية المعممة"، والتغير السوسيواقتصادى والسياسى الإيجابى فى الدول النامية، بعيدًا عن القروض والاستشارات الخارجية. ساعدت أدوات البحث من الملاحظة والمقابلات، ودراسة الحالة والسجلات عن أصحاب المصالح داخليًّا أو خارجيًّا فى تحديد هذا الفضاء المتكامل. وكشفت النتائج عن مهارة أصحاب المصالح –لا كجماعات ضغط –بفضل أرصدتها المعرفية عن حركة واحتياجات الحياة بتوجيه الناس مباشرة الى الموارد التى لاتدمر البيئة. وأوضحت النتائج التوافق بين أصحاب المصالح على الوصفات أو الروافد القيمية التى يمكن تعميمها محليًا وقوميًا، مثل التطوع والمبادأة والمعاملة بالمثل والإنصاف فى بلوغ مهام التنمية المستدامة بعيدًا عن العمل لفئة ما، فى مكان ما، أو أجندة فكرية أو سياسية ما، بديلة للدولة بفضل أرصدة الهوية. وتقترح النتائج إدخال تعديلات على مفاهيم بوتنام، ليتسع حيز هذا الفضاء.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٣) أبريل ٢٠١٨.**

Abstract
Voluntary organizations and sustainable development:
An exploratory study in an Egyptian village

The aim of the research is to explore the success story of contextual stakeholders in creating the independent web space, integration of products, ambitions and aspirations among them in an Egyptian village characterized by the high level of education (human capital) to reach the depth of the goals, principles and components of sustainable development. The importance of the research is due to the scarcity of comprehensive studies of stakeholders in one study, and the alleviation of isolation and exclusion in the rural structure. The theoretical framework of the larger sustainable development pillar of "social capital," especially the premise of conciliation, on the strength of civic commitment as the only way to create "generalized societal trust" and the positive sociopolitical and change in developing countries away from loans and external consultations. Research tools from observation, interviews, case studies and records helped stakeholders, internally or externally, to identify this integrated space. The results revealed that stakeholders - not as pressure groups - preferred their knowledge base on the movement and needs of life by directing people directly to resources that did not destroy the environment. The results showed that stakeholders agree on prescriptions or value streams that can be disseminated locally and nationally, such as volunteering, reciprocity and fairness in achieving the tasks of sustainable development away from work for a certain group, place, or intellectual or political agenda. The results propose that changes be made to Putnam's concepts to expand this space.

المقدمة:

لم تستفد بعض الجمعيات الأهلية الحضرية من آليات التشبيك مع الجمعيات الأخرى النشطة، فى زيادة مواردها، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الصياد،٢٠١١: ٢٠١). ويرجع هذا إلى غياب التوافق بين أصحاب المصالح فى السياق التنموى Contextual Stakeholders ممن لديهم قلق واضح عن أوضاع مجتمعهم المحلي، وينوبون عن عقليته، ولديهم الاستعداد والقدرات فى زيادة رأس المال الاجتماعى المنتج فى إنجاز مهام التنمية المستدامة. لقد أضاف رأس المال الاجتماعى معنى جديدًا للجمعيات الأهلية كركن التنمية المستدامة الأكبر، وأخرجها من فضائها الضيق إلى فضاء قيمى كلى (Moulton,S.,2012:663). ولا يعكس عدد الجمعيات حقيقة دورها فى التنمية المستدامة، لأن رأس مالها الاجتماعي، يقاس حسب التوجهات والسوكيات ونتاج التفاعلات (عبد الحميد، ٢٠١١ :٩١). وتعرض بوتنام لفضاء الجمعيات الأهلية الرابطة (الأفقية)، القائمة على الطلب لا العرض، وتنسيق الإدراكات والأفعال فى إنتاج رأس المال الاجتماعى الحقيقى فى قلب التنمية المستدامة.

إن هدفى استكشاف هذا الفضاء الشبكى أو ما سماه بوتنام "الميديا الاجتماعية" – أى التكامل فى المنتجات والطموحات والتطلعات بين أصحاب المصالح– من التدخل الاجتماعى وكثافة التفاعلات (Putnam, R., 1995: 664). أيضا، إننى أمام علاقة توافقية بين فضاء شبكى مشحون بالأرصدة المعرفية والهوية، فى حيازة أصحاب المصالح وبين بنية اجتماعية لأفضل قرية تعليميا. هنا تتمحور الإشكالية حول ماهية الأرصدة، ومن بحوزته، ودورها، وطبيعة تفاعلاتها ونواتجها. وتفترض الدراسة أن وجود هذا الفضاء أو من ينوب عنه ضرورة فى استكشاف "فرضية التوفيق" التى لا تدمر البيئة (Leuenberger, D., 2007: 400). وتختلف التنمية المستدامة فى الريف عن الحضر؛ لأنها فى الريف مرتبطة باستعادة الحيوية لاقتصاده،

والحفاظ على البيئة، وربطهما بالعدالة الاجتماعية. أما فى الحضر، فدوما ما تؤخذ مأخذ الجد، متجددة ومرتبطة بالسياسة العامة، والتفاعل الإجبارى بسبب التلوث. لهذا، فإن استكشاف هذا الفضاء لأمر مثير للبحث، فى ظل غياب بحثى –فى ظني– عن التركيبة الريفية.

أهمية البحث:

- النظر إلى التنمية المستدامة، كخطاب يهتم بالطريقة المشتركة فى إدراك العالم بين عدة أطراف، ولغة لبناء العلاقات، وإبداع المعانى الجديدة، وتغيير القديم منها (Dryzek. S., 2005:9). يعبر هذا الخطاب عن فرضية التوافق بين أصحاب المصالح، كنمط من المهارة الاجتماعية Social Savvy تفتقده التركيبة الريفية مما يقلل من حالة السخط على المسئولين غير المبالين ونقص الكفاءة.
- تأكيد على أن روح التوافق فى المجتمع المحلى ليست وهما، ولو فى مجتمع يعج بالعائلية والإقصاء بل يمكن أن يخرج منه روافد قيمية، تغنينا عن الحاجة إلى الاستشارات الأجنبية والقروض.
- التنبيه إلى مدخلات ومخرجات الجمعيات الأهلية بوصفها أداةً استكشافية وبديلاً تكامليًّا فى السياسات الحكومية، عن المشاكل ذات الأولوية بين الناس وربطها بالفضاء الكلي.
- لا نعرف سوى القليل الإمبريقى عن العلاقات بين الأرصدة والموارد والأدوار غير الربحية. ومن ثمة فجمع بعض القصص الناجحة وسر نجاحاتها، كبمثابة تقديم وصفة جديدة للقائمين عى برامج التنمية عن صفوة رأس المال الاجتماعي.
- حالة الاستنفار فى البحوث الاجتماعية للدخول فى شراكات جديدة مع صناع القرار وقادة الرأى التنفيذيين بضخ البرامج الاجتماعية المتفائلة التى لا تدمر البيئة وتعمل لصالح الأجيال القادمة.

أولاً : الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

هناك مجموعة من العوامل تضع أساسًا لمشروعية هذه الدراسة، قبل أن نحدد مشكلتها. فقد قدم ألن فوللر A. Fowler نموذجًا من التوجهات الراديكالية الجديدة للجمعيات الأهلية فى ظل العولمة سماه "الاكتتاب المدني"، بمعنى كيف نصل إلى الاستثمار الاجتماعى أو الفواعل الإبداعية، من خلال العلاقات والشبكات السوسيواقتصادية (Fowler, A., 2000:637). ولعل ما شجع على هذا بروز ملامح الإبداع المدنى فى المجتمعات الريفية من تجديد وتعديل القناعات النمطية داخل أبنيتها، وتنظيماتها لأجل الفائدة العامة. ويتمايز الإبداع المدنى عن النشاط الخاص والرعاية العامة فى إنتاج سلع لا يعاد توزيعها الربحى فيها بين الناس. يعنى هذا تغييرًا فى الرؤية الزبونية وعودة إلى التنمية بالمشاركة فى مجتمعات قوامها الموارد الطبيعية، والاقتصاديات الزراعية وبرامج المساعدة الحكومية (Kimmel,C. E., 2012:225). لهذا، ربط بعضهم هذا الاكتتاب بمكونات التنمية المستدامة من (١) البنية التحتية (المدارس،الطرق،...)، (٢) رأس المال البشرى (وجود القادة، فرص التعليم)، (٣) رأس المال الاجتماعى (Flora, C. B., 1993: 48).

علاوة على ذلك، سمحت الظروف الحالية أن تلبس الجمعيات الأهلية عباءة التنظيمات السوسيواقتصادية، وأن تكون النائب المحلى بعد إخفاقات الدولة والسوق (Gold, L., 2004:635)، وأن تدخل فى شراكة مع كافة أصحاب المصالح لبلوغ المساواة السوسيواقتصادية دون استيعاب لكل المشكلات المحلية. من ثم، تظل مهمتها جمع التفويضات المحلية، تقليل الإذعان للدولة لتكون الوسيط الشبكى والمشرع القانوني، والمبدع الثائر (Fowler, A., 2000:599). وعليه، صنف "بوتنام" الجمعيات وفقا لرأس مالها الاجتماعى الأفقى فى التنمية المستدامة إلى: (١) الجمعيات الأهلية الرابطة Intercommunity وهى الجمعيات المتجانسة ديموجرافيًا واجتماعيًا ذات رأس

المال المدني، وتتبنى أهدافاً وأنشطة متنوعة للجميع لخدمة الفئات العريضة اجتماعيًا وثقافيًا. وتنشط فى قضايا حقوق الإنسان وتنمية المرأة، وتتخطى الفروق الدينية والنوعية والطبقية (Yap, Nonita, 1990:75). (٢) الجمعيات الأهلية العابرة Extracommmunity وهى الجمعيات غير المتجانسة ذات رأس المال الحكومى أو الخاص، وتخدم فئات بعينها، لتحسين أوضاع أبناء منطقة ما خارج مجتمعها، يكونها أبناء الديانة الواحدة كالجمعيات الخيرية الدينية (عبد الحميد، ٢٠١١: ١٤٧).

عند هذا الحد يتمحور السؤال البحثى : هل أسدى التوافق بين أصحاب المصلحة فى السياق التنموي، بما يملكونه من الأرصدة، فى بناء فضاء شبكى مستقل، مشحون بروافد قيمية لم تفرض أعباء على مجتمعها بل نابت عنه وعن أجهزة الدولة فى إنجاز مهام التنمية المستدامة؟" ولاستكشاف هذه المهام فى هذا الفضاء أثيرت الأسئلة الآتية: ما الأرصدة المعرفية من إدراكات وأفعال عن منتجات وطموحات الجمعية فى إنجاز التنمية الاستدامة؟، ما القدرات والمهارات والعلاقات فى حيازة مجلس الادارة لبلوغ مكونات التنمية المستدامة؟ ما الفئات والشرائح الأكثر استفادة من مبادئ التنمية المستدامة؟ وأخيرًا، هل يملك الشركاء التنظيميون من أرصدة الهوية ما يعزز التطلعات حول مستقبل وموضوعات التنمية المستدامة فى التركيبة الريفية؟

٢ – منهج الدراسة:

كيف نكتشف التنمية المستدامة؟ الإجابة تتعلق بكيفية طرح الأسئلة، وكيفية جمع البيانات وممن، ومن سنلاحظهم، ومتى نجمع الملاحظات (Nachmias, C.,1996:98). هدفى توضيح مهارة أصحاب المصالح فى خلق فضاء شبكى وتجديد روح المجتمع المحلي. لذا اعتمدت على **منهج دراسة الحالة** لجمعية تزمنت عبر تتبع إسهام أربعة أطراف فى بلورة مهام التنمية

المستدامة، استنادًا إلى الإطار النظري. وأطلقت عليها أصحاب المصلحة فى السياق التنموى وهم: أصحاب المصلحة الداخلية (مدير الجمعية، المتطوعين، الموظفين)، أصحاب المصلحة الحاكمة (أعضاء مجالس الإدارة)، وأصحاب المصلحة الخارجية من الإخباريين الأساسين (المستفيدين) أو الشركاء التنظيمين (الإخبارين الخارجيين). أظهر التراث البحثى الحاجة إلى استكشاف التوافق بين أصحاب المصالح فى منطقة التنمية المستدامة. ويعرف البحث الاستكشافى بأنه طريقة لتصميم البحث هدفها فقط جمع البيانات أو الحقائق (Grinnell & Williams,1990:304). وتنطوى هذه الطريقة على معرفة طبيعة تنفيذ المشروعات، وبناء قاعدة من المعلومات بناء على الملاحظة المباشرة.

لجأت إلى تقسيم "روبرت ين" لدراسة الحالة: الوصفية، والاستطلاعية أو الكشفية، والتفسيرية (Yin, R.,1994:12)، وتندرج الدراسة تحت النمط الكشفي. وما يبرر اختيارى لجمعية تنمية المجتمع المحلى بتزمنت الشرقية، كونها الأنسب لتفردها التنموى النشط فى ريف المحافظة برغم السمة العامة لريف المحافظة من قلة الخدمات، وأشكال الرعاية، وتدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى للسكان) إلا أن هذه القرية تتميز بالاعتماد على الموارد الذاتية، وارتفاع المستوى التعليمي، كمؤشرين لبلوغ التنمية المستدامة (Cotton, D.R., et al, 2007:579-597). هنا، يعبر الفعل الجمعى لأصحاب المصالح عن المواطنة النشطة، ونوعية من الديمقراطية لم تعد مقيدة بعدالة الابنية، علاوة على توافر البيانات والإحصاءات والأعداد الجيد للمقابلات.

– **أداة جمع البيانات:** اعتمدت فى جمع البيانات على الطريقة الكيفية؛ لأنها عملية موجهة، وقادرة على فهم وإدارة النتائج المتوقعة وغير المتوقعة فى تنفيذ برامج التنمية(Patton, M., 1990:188). كما أنها توازى الطريقة الاستكشافية والطريقة الإثنواجرافية "عينة كرة الثلج" فى الحصول على مزيد من الاتصالات عن الشركاء التنظيميين. وقمت بإجراء مقابلات مع مدير

الجمعية كعينة منفصلة استغرقت عدة أيام حسب الوقت المتوافر له، حاولت أن أسجل البيانات العامة عن الميادين والآليات التنموية للجمعية. أما العينات المتصلة من أعضاء مجلس الإدارة المتعاونين والمتواجدين، كمفتاح يكشف عن تفرد الجمعية عن نظرائها، بعيدًا عن تضارب المواعيد والانشغالات، فتمت المقابلات فى منازلهم. تأتى الوسيلة الأخيرة وهى إجراء مقابلات شبه مقننة مع الإخباريين الخارجيين بما يخدم الإطار النظرى للبحث، ويعمق سياق التنمية المستدامة.

قمت بإجراء زيارات قبلية ومقابلات من خلال التسجيل للملاحظات والمكاتبات الرسمية والتليفون، مع تأكيد سرية المعلومات نظرًا للظروف الراهنة. وكان الهدف فهم كيف شكل أصحاب المصالح وسيطا شبكيا مستقلا بعيدًا عن قواعد اللعبة الحكومية وبيروقراطيتها. لقد سألت المديرين والعاملين ومجلس الإدارة عن الابنية التنظيمية وأنشطة الجمعية، والأعمال الخيرية وتوقعات التعاون مع الوزارات الحكومية والأنشطة وعدد المستفيدين. ولإنجاز المقابلات، قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية لمنطقة الدراسة للتعرف على الأوقات المناسبة والتحولات البيئية والتغيرات السوسيواقتصادية والاستراتيجيات الناجحة فى المشروعات الحالية والمحتملة مع حضور بعض اللقاءات والندوات وزيارة صفحاتهم على الفيس بوك والإيميل. وأخيرا، استخدمت الطريقة الاستقرائية فى تحليل نتائج الملاحظة والمقابلة ودراسة الحالة والمواقف، وكان مفيدًا ومؤثرًا فى رصد التفاعلات بين أصحاب المصالح فى السياق، دون فرض توقعات مسبقة أو تصنيفات عن المواقف مع الاستناد إلى أقوالهم. بعبارة أخرى، ساعدتنى فى فهم المواقف قبل جمع البيانات للتحليل، والانتقال من موقف إلى آخر بنية تكوين أنماط عامة للتأويل حتى أضع نتائج البحث فى سياق محدد، وأن تظهر المعلومات المجمعة فى صورة موضوعات تمهيدًا للوصول إلى خلاصات.

- **خصائص منطقة البحث:** تقع محافظة بنى سويف جنوب غرب القاهرة،

مساحتها 7169 كم، ومن أكبر المحافظات من حيث تواجد المنظمات الأهلية 780 منظمة **بنسبة** % 11.31. وتضم سبعة مراكز إدارية أهمها وأكبرها مركز بنى سويف الذى يضم ٣٤ قرية وحوالى ١١٨ عزبة، منهم سبع قرى أهمها الوحدة المحلية بقرية تزمنت الشرقية. وتوزع الجمعيات الأهلية فى المركز وفقا للجدول الآتى:-

جدول رقم (١-١) تقسيم الجمعيات فى مركز بنى سويف حسب النشاط ٢٠١٦/٢٠١٥

م	نوع النشاط	٢٠١٥	٢٠١٦
	جمعية تنمية المجتمع المحلي	**٢٣٣**	**٢٢٣**
	جمعية تنمية ورعاية	**١٦**	**١٦**
	جمعية رعاية	**١٠٩**	**١٠٩**
	إجمالي	**٣٥٨**	**٣٤٨**

المصدر : مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة بنى سويف2017

يوضح الجدول أن معظم الجمعيات موجودة فى ريف المركز بنسبة ٤٥% من الإجمالى. وهذا العدد لا يحجب حقائق أهمها أن انخفاض جمعيات التنمية فى الريف تراجع بالمقارنة بالسنة السابقة، برغم أهميتها فى الريف حيث تسود مشكلات الفقر والبطالة وانخفاض الوعي. ويرجع هذا إلى ممارسة الجمعيات للأنشطة السياسية، وعدم قدراتها على مواجهة مشكلاتها. أما ما يخص جمعيات الرعاية فثمة تقسيمة غريبة، حيث يستأثر الريف بجمعيات التنمية مقابل استئثار الحضر بجمعيات الرعاية. يرجع ذلك إلى تفاوت معدلات التنمية البشرية بين الريف والحضر وموقع المحافظة. ووفقًا لتقارير التنمية البشرية عام ٢٠٠٨ الذى ربط جمعيات التنمية بالمحافظات النشطة ومنح جمعيات التنمية المحلية للمحافظات الأقل حظا فى التنمية البشرية. ونخلص إلى نتيجتين: الأولى عدم وجود ارتباط بين جمعيات التنمية

المحلية ومستويات التنمية البشرية لأن وجودها محكوم بمستوى التعليم والوعى بالمشكلات وتوافر رأس المال البشرى والاجتماعي. الثانية، وجود علاقة تنافسية بين الجمعيات.

تقع قرية تزمنت الشرقية –البنية التحتية– على بعد ٥ كيلو متر جنوب المحافظة، وتضم عزبة عابدين وعزبة سليمان أبو على، وتبلغ مساحتها الكلية ٣٧٢٥ كم^{٢}، وبلغ عدد سكانها حتى ٢٠١٦ إلى ١٤٤٠٢ نسمة منهم ٧١٠٢ من الذكور، و٧٣٠٠ من الإناث. وتبلغ مساحة الزمام الكلية ٨٨٧ فداناً، يمثل مساحة الحيز العمرانى ٢٦٨ فداناً، ولا توجد أراضى بور أو مساحة للعشوائيات. وبلغت مساحة الاراضى الزراعية ٥٨٠ فداناً فى ظل غياب مساحة للظهير الصحراوي. وقد بلغ عدد الحائزين ١٠٨٢ منهم ٨٨٢ من الذكور وقلة من الإناث ٢٠٠. وشهد قطاع التعليم طفرة يبينها الجدول الآتي:-

جدول رقم (١-٢) يوضح أعداد الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة العام والازهرى حتى ٢٠١٧

م	المرحلة	الطلاب			المدرسون		إجمالي
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	
١	رياض أطفال (عام)	٤١١	٣٧٦	٧٨٧	–	٤٢	٤٢
٢	الابتدائية (عام)	٣٥٤٨	٣٢٤٨	٦٧٩٦	١٨٣	٢٠٩	٣٩٢
	الابتدائية (أزهري)	١٢٣	١١٨	٢٤١	٧	٢٠	٢٧
٣	الاعدادية (عام)	١٤٠٤	١٤٦٥	٢٨٦٩	١١٤	١١٨	٢٣٢
	الاعدادية (ازهري)	٦٤	٦٤	١٢٨	١٤	٣٠	٤٤
٤	الثانوية(عام)	٣٥٨	٩٤٢	١٣٠٠	٦٥	١١٢	١٧٧
	الثانوية (ازهري)	٣٤	٣٥	٦٩	١٤	٣٠	٤٤
٥	الفصل الواحد	٣٢	٢٢	٥٤	–	١١	١١
	اجمالي	٥٩٧٤	٦٢٧٠	١٢٢٤٤	٣٩٧	٥٧٢	٩٦٩

المصدر : مركز تكنولوجيا المعلومات بالوحدة المحلية بقرية تزمنت الشرقية حتى عام ٢٠١٧

يشير الجدول بوضوح إلى قيمة التعليم فى القرية، والإقبال عليه، كأفضل قرية. فقد بلغت نسبة المتعلمين فى القرية بالنسبة لعدد السكان ٨٥% وهذا شرط قوى لإحداث التنمية. وتحوى قرية تزمنت مدرستين ابتدائية وإعدادية وواحدة ثانوية عامة وفنية ومعهدين أزهريين بنين وبنات، بجانب أربعة مساجد، وثلاث زوايا، وكنيسة واحدة. وتضم القرية مستشفى عامًا، ووحدة صحية، و٥ صيدليات، و٦ عيادات خاصة، و٣ معامل تحاليل و٤ مختبرات. علاوة على السنترالات الخاصة وشبكة اتصالات، ووحدة اجتماعية ومحلية، وجمعية زراعية، ومركز شباب مطور، ومكتب بريد، ومكتب سجل مدني، ومحطات المياه والصرف والكهرباء والصوامع والمواصلات وأماكن لبيع الأمن الغذائي.

ثانيا: مفاهيم الدراسة:

١- الجمعيات الأهلية

تعمل الجمعيات الأهلية فى ظروف اجتماعية صعبة فى العالم الثالث لأن كثيرًا من قادتها لا يعرفون معنى التنمية المستدامة. فكيف نقدم نوعية من الجمعيات ترى فى التنمية أيديولوجيتها، وتنتقل الى بناء السياسات المستدامة، فى ظرف صارت المشكلات الاجتماعية سلوكًا جماعيًا؟ كيف تقترب الجمعيات الأهلية من مفهوم المجتمع المحلى كنسق جامع للفاعلين فى الانشطة إلى ومية المشتركة؟. وينصرف المعنى الاخير الى ربط الجمعيات الأهلية بتنمية المجتمع المحلي، بوصفها "العملية التى تتم فى مجتمعات محلية،واسلوبًا للعمل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى يقوم على أسس وقواعد علمية، ويعمل على أحداث تغيير فى طريقة التفكير والعمل والحياة لدى أفراد المجتمع المحلى عن طريق إثارة وعيهم بهذا التغيير إن لم يكن هذا الوعى قائما أو تنظيمه إن كان موجودا (قنديل، ١٩٩٥: ٥) وتبعا لمقتضيات البحث، ينظر إلى الجمعيات الأهلية كإطار للتعلم الاجتماعى يهدف إلى تنمية وتجديد الأرصدة المعرفية والهوية. وتتشكل الجمعيات الأهلية فى

أحضان المجتمع المحلى أو من ينوب عنه مثل الموظفين، ومجلس الإدارة، والمستفيدين، والشركاء التنظيميين مما يعبرون عن عقليته، معتقداته المعتقدات كل حسب اجندته. وتعمل مبادئ التنمية المستدامة كمؤشرات فى تقييم الجمعيات مثل: تجديد الطاقات المحلية، وتغيير نوعية وجودة الحياة بشكل مقبول ومعقول، ومقابلة الحاجات الأساسية بتوفير الموارد والوظائف، ورفع درجة الثقة لضمان مستوى مستدام للمقيمين المحليين.

إذا كان ما سبق يقدم خلفية عن علاقة الجمعيات الأهلية بمفهوم تنمية المجتع المحلي، فماذا عن مفهوم جمعيات التنمية المحلية نفسه أنها "منظمات اهلية مسجلة وفقا للقانون لا تسعى إلى تحقيق الربح، نشأت بمبادرة أهلية أو شعبية فى نطاق وحدة جغرافية معينة، تتسم بالتجانس إلى حد كبير، وتستهدف مشاركة الأهالى لهذه الوحدة الجغرافية فى إيجاد حلول لمشكلات بيئتهم، وتعرف احتياجاتهم، وهى تعتمد على الجهود الذاتية بالأساس وإن كان هذا لا يمنع حصولها على الدعم الحكومى(قنديل،١٩٩٤:٥-٦). وإذا كانت التنمية تعنى كيف نفكر فى الأشياء بشكل صحيح، فليس من المستغرب أن تستجيب الجمعيات لنماذج عدّة للتنمية فى تطبيق المشروعات الاقتصادية، شكل من المعارضة، نموذج للتاثير الاجتماعي، والتنسيق بين أصحاب المصالح لإحداث التغيير.

ولمعرفة علاقة الجمعيات بشحن أو هدر التنمية المستدامة فلابد أن نعود إلى الصياغة النظرية لأعظم منتجها، وهو رأس المال الاجتماعى عند المفكرين، لأنه بات جزءًا من اللغة اليومية للجمعيات. عرض بوردو رأس المال الاجتماعى كسمة فردية ملازمة للطبقات أو جماعات الصفوة، ويقدم الوسط الثقافى الفكري- الهابيتوس- للأفراد كنتاج للحقل الاجتماعي (Leuenberger, D., 2007: 40). بإيجاز، إن هوية أصحاب المصالح فى السياق التنموى محكومة اجتماعيًا. لا ريب أن تحليله يتجه إلى الجماعات المحلية المرموقة كالأسر والعائلات ممن تتمتع بقوة إعادة إنتاج رأس مالها

لتصل إلى أشكال رأس المال الأخري، حيث يتمتع العضو بميزة إعادة إنتاج التنظيم الاجتماعي. وعثر كولمان عليه فى أفعال الفاعلين أفراد أو جماعات داخل كيان الجمعيات الأهلية، وأهم ظواهره كالثقة والتوقعات والمعايير والعلاقات الاجتماعية. أما بوتنام فقد أشار إليه بالإبداع المدنى أو التنمية المستدامة الفعلية فى دراسته لشبكة العلاقات على مستوى الوسط فى إيطاليا وأمريكا. وربط تنمية المجتمع بخصائص التنظيم الاجتماعى من الشبكات، والمعايير، والثقة القائمة على التوافق لأجل المنفعة الجماعية المتبادلة (McClenaghan, P., 200: 567). اذن، كلما تمتعت الاقاليم برصيد وافر من رأس المال الاجتماعي، صانت وأنتجت رأس المال البشرى والرخاء الاقتصادى والبنية التحتية القوية فى الحياة الأهلية (McClenaghan, P., 2000:570). وتبعًا لمقتضيات البحث، نتبنى تعريفًا إجرائيًا للجمعيات الأهلية "سياقات اجتماعية يتوافق فيها أصحاب المصالح فى السياق التنموى على مقابلة الحاجات الأساسية، وتجديد الطاقات، وتغيير نوعية الحياة وجودتها بشكل معقول ومتوازن لا يدمر البيئة ".

٢- التنمية المستدامة Sustainable Development

يرجع تاريخ مفهوم التنمية المستدامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية عام ١٩٧٢. وفى عام ١٩٨٧، جاءت اللجنة العالمية عن التنمية الاقتصادية بمفهوم ثابت لها: "التنمية التى تقابل الحاجات الراهنة بدون التفريط فى القدرة للأجيال القادمة عن مواجهة احتياجاتها". يفترض التعريف حصول كل الناس على نوعية من الحياة المقبولة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والمساواة الاجتماعية وتوفير مستوى من العيش المقبول (Pratima, B., 2002:123). حاولت ايللاى L´el´e تعقب المعانى السيميطيقية للمفهوم – التاريخ النظري– الذى يعود فى الأصل إلى إدارة الغابات ومصايد الأسماك. وعرفت "الاستدامة" بأنها شكل من التغير المجتمعى بجانب الأهداف التنموية التقليدية، وتضم ثلاث معان، استمرارية شئ ما، الحفاظ على الأساس

الايكولوجى للحياة الانسانية، والبناء والقيم الاجتماعية المرغوبة. أما التنمية فتشير إلى النمو والتغير الذى يلبى الحاجات الإنسانية. وطرحت تفسيرين مختلفين للمفهوم، يصف الأول النمو المستدام بالتناقض، لانه يعترف بوجوب التنمية الاقتصادية دون تحديد المشكلات الاجتماعية كالفقر، والثانى يحقق الاهداف التقليدية السائدة اليوم(Fergus, A., 2005:18-20) . إذن، يعتمد المفهوم على عائدات النمو الاقتصادى لا نوعيته وكيفية توزيعه، ولا تحسين سبل الرزق للمواطنين كأساس للتنمية (بن عمر، ٢٠١٥ :٦٢).

وأرجع "هابرماس" التغير السيميطيقى إلى نظم الميديا المستعمرة لعالم الحياة وما ترتب عليها من تغير فى المعنى والنقاش الاقتصادي. فقد استوعب عالم العقلانية النفعية التنمية المستدامة، فصارت الأطر الاجتماعية غير الاقتصادية والثقافية أقل دلالة فى تكوين أبنية المجتمع بسبب أسطورة الثروة الاقتصادية الطاغية على الأبنية المتخيلة للنجاح (Fergus, A., 2005: 25). غاب معنى المفهوم الحقيقى بسبب وجود الافآت الآتية: نقص المعانى المشتركة والفهم المتبادل (اللامعيارية)، تآكل الروابط الاجتماعية (التفكك)، شعور الأفراد باليأس وعدم الانتماء (التغريب)، أعراض الأفراد عن تحمل مسئولية أفعالهم (تثبيط الهمم)، وغياب الاتزان فى النظام الاجتماعي (فيليسون، ٢٠١٥: ٧١). ومع هذا، تبقى قضايا المساواة وإعادة التوزيع جوهر التنمية المستدامة لتنمية المجتمع المحلي: بإيجاد تنظيمات ذات سياسات قادرة على تنفيذ الاستدامة على المدى البعيد، وتشجيع مشاركة الناس فيها (Dickstein, C., 2003: 412-413).

ومن أبرز التعريفات العاملة للتنمية المستدامة، هى "التعبير السوسيواقتصادى الإيجابى غير الضار بالنظم البيئية والاجتماعية فى المجتمعات المحلية والمجتمع ككل". ويشير التعريف إلى الدعم الكامل من الناس والحكومات والمؤسسات الاجتماعية والخاصة (Lertzman, D,A., 2005:243). وأشار بعضهم لها كمنتج وعملية، نعنى بالمنتج الهدف لاى

نشاط داخل الجمعية ومستوى طموحه (Jacob,M.,1994:242). أما كعملية تعنى التناغم فى استغلال الموارد، إدارة الاستثمارات، والإصلاح المؤسسى لتعزيز التطلعات الإنسانية فى المستقبل" مما يزيد هذا من إحساس الجمعيات بالتكامل فى أنشطتها والحرص على البيئة وراء قراراتها (Rose, A.,2009:47). وعلى أثر ذلك ظهرت مبادئ التنمية المستدامة: مبدأ التكامل الثقافى والاجتماعى للتنمية، المبادئ الإيكولوجية فى تنوع استخدام الموارد، والتضامن والمساواة، والانعتاق (تحسين ظروف المهمشين)، اللاعنف، والخطأ الودى أى لا يؤثر فشل مشروعات التنمية فى النظام البيئي (Aguirre,B.E.,2002:112-113).

والسؤال هل يسمح التقارب الطبقى فى المفهوم ببناء جسور لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرًا فى التركيبة الريفية ؟ رأى البنك الدولى ان نجاح الامر يتوقف على التفاعلات الاجتماعية النوعية والكمية بين الاسر والجماعات المحلية والشركات العامة والخاصة والمجتمع المدني (J.L., G.2004:466). فى كل الأحوال، تتيح التنمية المستدامة فرصة ذهبية ثلاثية فى تنمية المجتمع المحلى عبر زيادة الأرصدة والروافد داخل تنظيماته الاجتماعية، بلورة المشاركة كسلعة عامة، وأخيرا الوصول إلى العيش بكرامة (الأدنى الاجتماعى Social Minimum).

ولعل من مفهوم بول ستريتين P.Streeten نقطة الانطلاق للتعريف الاجرائى للتنمية المستدامة: "البقاء، والإحلال، والنمو للارصدة المالية، وإعادة التاهيل والحفاظ على البيئة الطبيعية، واستعادة المجتمع المحلى لحيويته فى مواجهة الصدمات والازمات، والبقاء على الحد الأدنى من الديون حتى لا تثقل كاهل الأجيال القادمة، والاستدامة الاقتصادية والإدارية والسياسية، والقدرة على إدارة وتنفيذ المحليين مشروعات تنموية لا يؤثر انسحاب الخبراء على استمراريتها (Hall,M.,2006:163). لقد جمع التعريف بين مهام التنمية المستدامة: الأهداف والمبادئ والمكونات. الهدف فى عملية

"الحفاظ والبناء والاستمرار"، والمكونات فى مهارة مجلس الإدارة فى تراكم أشكال رأس المال، وأعمال التقارب بين الجمعية والشركاء الآخرين من خلال مأسسة رأس المال الاجتماعى والبشرى (البناء الاجتماعى المتجانس)، المبادئ، فى دمج الفئات المهمشة والتخفيف من التجزؤ الطبقي. وبما أن تنمية المجتمع المحلى تقوم على الجماعية لا الظلم فى توزيع الدخل أو المميزات الاقتصادية الطبيعة والاجتماعية، إذن كلما تعمق الظلم نتج الفضاء الشبكى التكاملى ليستعيد الحيوية فى المجتمع المحلى وفقا لكوامان وبوتنام. من هنا، تنهض التنمية المستدامة على النضال الجماعى ضد الإذعان لسطوة الجماعات الهرمية مثل الأسر والعائلات (Hall, M., 2006:170-172) . تعرف التنمية المستدامة إجرائيًّا: "**كل المنتجات والطموحات لأصحاب المصالح فى السياق التنموى فى عملية إدارة واستثمار الموارد والإصلاح المؤسسى بطريقة تعزز التطلعات فى المستقبل، وتكامل الأنشطة، والحرص على البيئة وراء قراراتهم**".

ثالثًا: نظرة على التراث النظرى والبحثى للدراسة:

١-المدخل النظرى للدراسة:

ينطلق الإطار النظرى للدراسة من المداخل النظرية عن رأس المال الاجتماعى ركيزة التنمية المستدامة لما فرضه على الجمعيات الأهلية أو من تفوضه لينوب عنها من أصحاب المصالح فى السياق التنموى من القيم العملية التى تزيد فضاءها الشبكي-التكامل فى أنشطتها- شحنًا بمزيد من الروافد القيمية بعيدا عن إطارها الضيق غير الربحي. وفيما يلى استعراض لهذه المداخل النظرية:-

- **المدخل المجتمعى: موارد القوة:**

ينظر المدخل المجتمعيCommunitarian إلى المشاركة فى الجمعيات الأهلية الرسمية أو غير الرسمية أو من ينوب عنها دليلاً على سلامة المجتمع واستقراره، إذ تعود فائدة العضوية على جميع الأعضاء فى حين تتفكك المجتمعات التى تفتقد لها. يساوى المدخل رأس المال الاجتماعى بكل من

الجمعيات الأهلية، والنوادى والجماعات المدنية مع إلزام الجمعيات باستراتيجية تربوية تتقبل التغيير (Fergus, A.,2005:26). هنا نقلة نحو التمكين والمشاركة مفتوحة النهايات، تغيير فى الذات، والارتقاء بالمعرفة المحلية (Mohan, G., 2000:252). ويوفر المدخل معرفة بالتحول الديمقراطى عن دور الجمعيات فى بناء قدرات الدولة لا إبداع برامج بديلة موازية لها، لهذا انشغل بتحليل مشاكل الفقر وإدارة المخاطر. ولكن يؤخذ عليه اهتمامه برأس المال الاجتماعى المضاد Perverse، والتنظيمات الرسمية متجاهلا بقية الأبنية، ومن ثم يمكن تكوين رأس المال الاجتماعى فى اى وقت وفى اى ظرف دون شروط (Woolcock,M.,2000:225). ويفترض أن المجتمعات المحلية كيانات متجانسة، غير أن الشواهد من العالم الثالث تؤكد أنها برغم تضامنها الكبير إلا أنها لم تصل إلى الرفاهية الاقتصادية أو منع الحروب الأهلية. وفى أمريكا اللاتينية، تملك الجمعيات موارد التضامن، غير أنها مستثناة اقتصاديا، وتفتقد موارد القوة (Mohan,G.,2000:224-225).

- المدخل الشبكى: النفاذ للعوالم الاجتماعية:

يهتم هذا المدخل ببنية الشبكات الاجتماعية، ومدى توافر الموارد المادية وغير المادية، وطريقة استخدامها، وحجم النفوذ لأعضائها. ويحاول أن يفسر الجوانب السلبية والإيجابية لرأس المال الاجتماعى داخل ووسط الجمعيات الأهلية الأفقية والرأسية. ويعترف بقوة الروابط داخل الأسر والمجتمعات المحلية والشعور بالهوية والهدف المشترك. ويستند إلى فرضيتين: الأولى أن رأس المال الاجتماعى سلاح ذو حدين، بمعنى يقدم خدمات جليلة للبعض، ويحرم آخرين من المعلومات. والثانية: الحاجة إلى التمييز بين موارد ونتائج رأس المال الاجتماعي. أفاد المدخل فى دراسة المجتمعات المحلية الفقيرة فى شمال الهند فى خلق وظائف تضامنية وسط الفقراء وغير الفقراء. وتوصل "باري" Barry إلى أن بناء الشبكات فى أفريقيا، يتوقف على حرص صغار رجال الأعمال محليًا على تبادل المعلومات الشخصية عن سلوكيات ونوايا

الاعضاء بهدف تقليل المخاطر.

يخدم المدخل الروابط الأفقية أو الرأسية طبقًا لتقدم أو تراجع الإنجازات الاقتصادية فى دراسة المجتمعات الكبيرة؛ لأنه يقلل من أهمية فوائد النشاط الجماعي. لذا، يتطلب دمج الجمعيات الأهلية بروابط اتصالية مع أصحاب المصالح فى السياق التنموي، مع الاعتراف بمكانة وقوة الجمعيات الأهلية والمجتمع المحلى فى سد الفجوات البنائية ودور التنشئة الاجتماعية والسياق الاجتماعى فى تقديم المعايير التى تسهل أو تكبح سلوكيات الأفراد فى بيئاتهم. هنا تجسد الجمعيات الأهلية وظيفة "الرجل العقلاني" الذى يتبنى الحلول ويتابع السياسات ذات الأولوية (Berry,F.S.,2004:539).

- المدخل المؤسسى: المساءلة والشفافية:

يعبر هذا المدخل عن حيوية الشبكات الاجتماعية والمجتمع المدنى كنتاج للبيئة السياسية والقانونية والمؤسسية. عالجت الرؤية المجتمعية والشبكية رأس المال الاجتماعى كمتغير مستقل يؤدى إلى نتائج سيئة أو حسنة فى حين يعده النموذج المؤسسى متغيرًا تابعًا. لقد تشبع المدخل بفرضية أن عمل الجمعيات الأهلية يتوقف على نوعية التنظيمات السياسية القائمة، وأداء الدولة والشركات، والمساءلة من قبل أصحاب المصالح كجزء من المجتمع المدني. ولفتت "ثيدا سكوبول" الأنظار إلى الاعتقاد الخاطئ أن نشاط الجمعيات المحلية مرهون بتراجع الدولة، ولكن العكس صحيح (Skocpol, T., 2004:6). وعادل آخر رأس المال الاجتماعى بنوعية وجودة المؤسسات، وحقوق الإنسان، والثقة العامة كعوامل إيجابية فى النمو الاقتصادى (Knack, S., 1997:1251). على صعيد آخر، استعانت بعض الدراسات بالمدخل لتفسير لماذا النمو الاقتصادى بطىء فى أفريقيا؟ ودلت النتائج أن السبب فى التشرذم العرقى وضعف الحقوق السياسية بسبب الفصل بين رأس المال الاجتماعى المدنى والحكومي. وحددت عوائق امام الجمعيات فى بلوغ التنمية المستدامة، مثل: الفساد، والعوائق البيروقراطية، وقمع الحريات المدنية،

وعدم المساواة، والفشل فى حماية الحقوق، غياب النوايا الحسنة لدى أصحاب المصالح (Collier,p.,1999:64).

- المدخل التوفيقى: فرضية التعاون:

ينسب المدخل إلى "بوتنام" حين ربط تنمية المجتمع المحلى بالأبنية والعلاقات المؤسسية الرسمية مثل: الحكومة والنظام السياسى والقضائي. افترض أن الجمعيات الأهلية نسق فرعي، وظيفته بناء التنمية المستدامة، لاسيما رأس المال الاجتماعي، وزيادة عددها علامة على الديمقراطية والتقدم الاقتصادي. بمعنى آخر كلما تعزز التوافق ما بين أصحاب المصالح فى السياق زاد الاندماج الاجتماعي. ومن ثم، تجمع الجمعية كافة أشكال رأس المال المباشر، لأجل إحياء روح المجتمع المحلى عن القضايا المشتركة (Neumayr, M.,2009:172). بالأمس، كان رأس المال الاجتماعى موردا فرديًّا، أما الآن صار سمة جماعية حتى للدولة ذاتها. وهكذا برزت "فرضية التوفيق "Synergy Hypothesis" بين أصحاب المصالح لأجل التنمية السوسيواقتصادية. وتدل الفرضية على الشراكة بين الدولة وأركان المجتمع المدنى كعنوان عن حضور التنظيمات النشطة، والضبط الاجتماعي، والحكم الصالح دون انفاق الموارد النادرة لإنتاج رأس المال الاجتماعى (Curtis, J.E., 2001:785-786). أجبر انفصال رأس المال الاجتماعى المدنى عن الحكومى على التوفيق بين المدخل الشبكى والمؤسسي، لمواكبة خبرة التحالفات التنموية من أمريكا اللاتينية. ونتج عن التحالفات ثلاثة استنتاجات هي:-

-يجب عدم النظر للدولة أو المجتمعات من منظور الرديء والجيد لاختلاف درجة تحقيق الأهداف.

- كلما زادت الشراكات بين الدول والشركات والجمعيات الأهلية تعززت مكونات التنمية المستدامة.

- ليس دور الدولة تقديم السلع العامة (استقرار العملة، والصحة العامة، والتعليم المجاني) أو تنفيذ القانون ولكن عقد التحالفات مع أصحاب المصالح فى السياق أو "جيوب الكفاءة داخل الدولة".

الشيء المهم، أن المدخل يربط أداء موظفى الحكومة بأداء البيئات ذات التنظيم والمصداقية العالية مثل الجمعيات الأهلية وأصحاب المصالح حين يستشرى الفساد والانفصال بين الحكومة والناس والمجتمع المدني، وتهرب وقصور الروابط فى جمع الأموال. من هنا برزت الحاجة إلى فضاء شبكى يسهل عملية الاتصال، ويجمع الأفراد على اهداف مشتركة، وتوفير الفرصة لهم للمشاركة والتطوع والمبادأة (زايد،14:2014). ويقترح المدخل مهامًا للباحثين والمنظرين وصناع السياسة فى تحديد طبيعة العلاقات، والتفاعل مع التنظيمات الرسمية، ثم تطوير رؤية مؤسسية قائمة على استبدال رأس المال الاجتماعى المضاد بآخر تكاملى أو إنتاجي.

فى النهاية، يرجع الاختلاف بين المداخل من حيث وحدة التحليل، ومعالجة التنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة أم تابعة، ومدى الاندماج مع أصحاب المصالح، وما هى الوصفة الإيجابية لكل مدخل عن نوعية الأرصدة. إن المداخل المهمة هى الشبكية والمؤسسية والأكثر حداثة المدخل التوفيقى كإطار تصورى للبحث فيه نستكشف:-

- كثافة التفاعلات الإيجابية بين أصحاب المصالح فى السياق التنموى لمعرفة درجة الثقة فى الحاضر والمستقبل، او حتى احتمالية استنزاف أو تضييق دوائر الثقة (Bijl,Rob.,2011:168).
- يحلل الأرصدة الاجتماعية التى توصلنا إلى منتجات الموارد الإنسانية والمالية والأفكار والفرص المتاحة فى العالم الكبير مباشرة. ومن ثم، يرتبط أصحاب المصالح فى الشبكات الضعيفة بالشبكات القوية كبرنامج يعزز التطلعات للمستقبل وراء قرارتها.

- يعبر عن مهارة أصحاب المصالح بعيدًا عن قيود الدولة وأجهزتها البيروقراطية، كمنتج عالى القيمة للطبقات، وعملية تعالج اللامبالاة السياسية. وبهذا، تبدو الجمعيات جزءًا من آلية الضبط الاجتماعى الحقيقي؛ لأنها لا تعتمد على فساد الروابط الضعيفة القاصرة على جمع الأموال بل يعالج الانفصال بين الناس والمكان والاقتصاد بشكل مباشر.

٢- التراث البحثى:

فى ضوء حركة البحث، ارتبطت الجمعيات الأهلية بأهم أركان التنمية المستدامة، وهو رأس المال الاجتماعى دون استكشاف دوره الإنتاجى أو موارده فى الريف. ومن أهم هذه الدراسات التى تناولت الاهتمام بعلاقة التشبيك بالتنمية المستدامة دراسة (Knack,S.,1997) والتى أوضحت أهمية رأس المال الاجتماعى كمكون للتنمية المستدامة، ومدى التوفيق بين استثماره وهدره داخل الجمعيات الأهلية من بيانات ٢٩ دولة أمبريقيا. وانتهت الدراسة إلى أن زيادة رأس المال الاجتماعى مرهون بالنشاط الاقتصادى إجمالا. وأيضا، لا توجد علاقة بين الشبكات الأفقية (الثقة والمعايير المدنية) والأداء الاقتصادي. وجاءت دراسة (Schafft,K.,2000) تعرف أدوار الجمعيات الأهلية المؤسسية، وتحليل العوامل المؤثرة فى التوفيق بين الأنشطة داخل المجتمع المدني. وكشفت الدراسة عن رأس المال الاجتماعى ساعد على إنتاج وإبقاء أنماط العلاقات الاجتماعية المستدامة على الصعيد المحلى والرسمي. وأظهرت أن روح المجتمع المحلى تخطت كثيرًا من العقبات وزادت من الشفافية فى صناعة القرار، والتوفيق بين القطاع العام والمدني، مما أدى إلى مبادرات اجتماعية محلية. وساعد القطاع غير الحكومى الجمعيات فى بناء قدراتها المؤسسية، وتحفيزها على التشبيك مع التنظيمات الأخري.

وحاولت دراسة (Etienne,N.,2001) اختبار الفرضية عن عجز الجمعيات الأهلية ذات رأس المال الاجتماعى المحلى على استثمار مواردها، بما يحقق

الخير الجمعى والفردى بأقل التكاليف. وأثبتت الدراسة أن الشبكات الأفقية وسط الحرفيين المنخرطين فى الجمعيات الأهلية أثرت سلبا على التنمية، لأنها تمثل جماعات مصالح ضاغطة تسعى إلى التمايز مما فرض أعباء على المجتمع المحلى فى دمج الفقراء، وفشل رأس المال الطبيعى والبشرى فى تفعيل أجندة التنمية المستدامة. فى حين انطلقت دراسة (Chopra,K.,2002) من فرضية "بوتنام" :هل تؤثر العلاقات والشبكات الرسمية وغير الرسمية فى التنمية المستدامة. وانتهت إلى أن هذه الشبكات قللت من مشاكل المشاركة الاجتماعية والسخط الناتج عن القصور فى التنمية. وتناولت الوقف بوصفه شكلا من التوفيق قى القطاعات التقليدية، ونموذجًا جديدًا فى التنمية يعبر عن امتداد الثقة، والإدارة البيئية لسبل الرزق، وزيادة الموارد الطبيعية فى الحاضر والمستقبل.

واهتمت دراسة (Abom,Bil.,2004) باستطلاع آراء رؤساء الجمعيات الأهلية، والمستفيدين، والحكومات الإقليمية عن العوامل المشجعة فى رفع مستوى منطقة حضرية ضعيفة الدخل شبيهة بالمناطق الريفية الفقيرة. أثبتت الدراسة أن الشبكات الاجتماعية عامل مشجع على رفع مستوى الدخل لهذه المنطقة الفقيرة، من خلال الاتصال بيسر مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، مما نتج عنه زيادة فى الفوائد الاقتصادية مثل: المشاركة فى المعلومات، وتقليل النفقات، وتجميع المصالح العامة. وتناولت دراسة (Fleming,R,C.,2009) بعض تجارب الجمعيات الأهلية فى التحولات البيئية والتغيرات السوسيواقتصادية فى بلاد الأنديز. دخلت الجمعيات فى تفاوضات مع التنظيمات المهيمنة والمهمشة للفقراء لأجل تغير البيئة الإنسانية للفقير. اعتمدت على شبكة العلاقات السياسية، ودعم المنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب السياسية. وظهرت النتائج فى دخول الأسواق، وبناء الأنشطة التنموية غير المسيسة بل واستقبال تبرعات المجتمع المحلى كرغبة فى المشاركة المجتمعية وتحقيق الأهداف الاقتصادية. واستخدمت الجمعيات التكنولوجيا الحديثة فى رفع جودة منتجاتها، بالتعاون بين شبكات الجمعية والرعاة.

وتطورت العلاقة بين التشبيك والتنمية المستدامة إلى الاستعانة بالمسوح والمؤشرات السكانية، أثناء الكوارث والهجمات الإرهابية فى إحدى الولايات الأمريكية عن علاقة التنمية الاقتصادية المستدامة برأس المال الاجتماعى فى دراسة (Sherrieb,K.,2010) التى انتهت إلى أن دور رأس المال الاجتماعى الأفقى يضعف فى حالة ارتفاع التنمية الاقتصادية والعكس صحيح. مع ذلك، رأت دراسة (Kimmel,C,C.,2012) أن رأس المال الاجتماعى منتج عالى القيمة للطبقة الوسطى فى مواجهة ضغوط العولمة الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل ومواجهة الكوارث والهجمات الإرهابية. وانتهت إلى أن رأس المال الاجتماعى (التبرع بالأرض) أسهم فى تحقيق التوقعات الاجتماعية، وتنظيم الموارد كبديل عن الأرصدة فى المجتمع المحلى أو البرامج الحكومية. وتختتم دراسة (Dhakal,S,P.,2014) بالتعرف على دور التنظيمات المحلية البيئية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى فى أستراليا، من خلال البيانات الكمية من ٢٤٠ جمعية والمقابلات الكيفية مع رؤساء الجمعيات الأهلية البيئية. وأسفرت النتائج عن أن زيادة أو نقصان رأس المال الاجتماعى يتوقف على عاملين: الأول القدرات التنظيمية العالية لتلك الجمعيات، ومقدار التغير فى المجتمع ككل.

نخلص من خلال العرض السابق للدراسات السابقة ندرة فى دراسة التحالفات بين أصحاب المصالح فى إنتاج الفضاء التشبيكى المستقل، بعيدًا عن الدولة فى دراسة واحدة. كما اقتصرت الدراسات على الاقتراب من أهداف التنمية المستدامة – مثل تقليل الفقر دون تعرف مبادئها ومكوناتها أمبريقيًّا. دأب التراث البحثى على استخدام المسوح والمؤشرات السكانية التى تقدم كما من البيانات الوصفية، ولم تحقق تمثيلاً لمجتمع الدراسة بل لم تقدم فى تحليلاتها العمق لدراسة الحالة، ولو على مستوى محدود، فضلاً عن أنها لم تتعرض للتقارب الطبقى بين أصحاب المصالح كهدف بعيد المدي. الجديد أننى أقدم رؤية تفاؤلية عن عودة الروح كدليل على سلامة مجتمع البحث.

رابعا: نتائج الدراسة الميدانية مع أصحاب المصالح فى السياق التنموي:

(١) نتائج المقابلة مع أصحاب المصالح الداخلية:

يجيب هذا الجزء عن سؤال بوتنام عن دور الميديا الاجتماعية، أو الأرصدة المعرفية من أفعال وإدراكات عن كيف تنجز الجمعية مهامها، ومتى وأين تتجه ومنتجاتها وطموحاتها فى أعمال التنمية المستدامة. وبسؤال أصحاب المصالح الداخلية، من المديرين والموظفين والمتطوعين عن نشأة الجمعية، جاءت الإجابة وفق مبادرة أهلية، عبرت عن حاجة القرية إلى جملة من الخدمات لتشهر "جمعية شباب مصر للتنمية والخدمات" بتزمنت الشرقية، برقم (٧٦١) **لسنة ٢٠٠٦** على مساحة **١٢٠** مترًا، وبإيجار شهرى **١٥٠٠** جنيه، بعد الانتقال إلى المقر الجديد. ويتكون المبنى من طابق واحد، يضم قاعات إدارة الجمعية والحسابات والتريكو والندوات ومجلس الإدارة، وملحقًا للعيادات المتخصصة، ومكتبًا لمركز تكنولوجيا المعلومات، دون الاعتماد على الإعانات الحكومية.

وتهتم الجمعية برعاية وتنمية مهارات الشباب، ونشر ثقافة العمل الحر، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي، وبناء الكوادر من خلال التدريب فى الحالات العلمية والحرفية وعلوم الحاسب الآلي، وخلق فرص عمل من خلال المشروعات الصغيرة والحرفية. والهدف، نشر ثقافة الاهتمام بالبيئة، والوعى البيئى وإدخال طرق وحلول غير تقليدية لمشكلات البيئة. وتقدم الجمعية المساعدات الاجتماعية والمالية والصحية، كما تنهض بالعملية التعليمية بإنشاء فصول التقوية، والمشاركة فى مجالس الآباء والأمناء. وتستهدف الفئات الآتية: الشباب والفئات الخاصة والأيتام وكبار السن والأسرة والأمومة والطفولة، لرفع مستوى الأسر اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وصحيًا، وحل مشاكل القرية. اتسع نطاق الجمعية ليشمل المحافظة، نظرًا لبرامجها ومشروعاتها فى خلق فرص العمل والتدريب على الأعمال الحرفية. وكذا

اختيارها للقضايا ذات الأولوية والقريبة من مجتمعها، عبر مناقشات مجلس الإدارة للناس فى الطرق والمساجد. ولقد زادت ميزانية الجمعية فى العام الحالى عن الماضى بنسبة **٢%** بسبب ما تدره مشروعاتها فزاد عدد المتطوعين، ودخلت فى شراكة مع الجمعيات الأخرى النشطة وطنيا وعربيا ودوليا (النفاذ إلى العوالم الاجتماعية). يعنى هذا أن زيادة الموارد هو السبيل إلى المشروعات مباشرة حتى ولو غاب الدعم الحكومى والخاص. وتملك الجمعية من قواعد البيانات عن المشروعات والمستفيدين وأعضاء الجمعية العمومية، البرامج المالية فى صياغة خطتها، وإصداراتها بل هى مصدر لإخراج المعلومات. ويجرى دوما تقييم من أعضاء مجلس الإدارة ومن المؤسسات العاملة معها قبل المشروع وبعده. ولا يعوق الجمعية القيم المحلية السائدة لارتفاع ثقافة التطوع (**١٢٢ متطوعًا**) والمستوى التعليمي، كما أن المجتمع يعلم دور الجمعية ومكانها جيدا – رافد الإنصاف– ويشارك النساء والشباب. وجهت هذه الروافد القيمية الجمعية نحو قضايا العمل والتوظيف والاستجابة السريعة لردود الأفعال مثل مشروع دفن الموتي، وبطاقات الرقم القومي.

يتألف مجلس الإدارة من ١٣ عضوًا: ١٢ رجلاً وامرأة واحدة، ويجتمع بصورة منتظمة شهريا، وكان آخر اجتماع بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧. يتم فيه التشاور والنقاش تمهيدا لاتخاذ القرارات. وتحسم الخلافات دوما بالنقاش والحوار وتحقيق التوافق ونادرا ما يحتكم إلى اللائحة الداخلية أو التصويت. وتجتمع الجمعية العمومية بانتظام، بعد تصفيتها من الجماعات الدينية، لتصل إلى ١٣٠ عضوًا. بلغت نسبة الذكور **٩٠%** والإناث **١٠%**، وسدد الأعضاء الاشتراكات حسب آخر اجتماع فى مارس ٢٠١٧. وتدور نقاشات الجمعية العموية حول أهم الموضوعات الجديرة بالاهتمام، والتى تعكس اهتمام المشاركين وغالبًا ما تخرج بتعديلات على سياسة الجمعية، مثل: مشروع النظافة. ولقد اتخذ مجلس الإدارة وسائل لتوسيع مشاركة الجمعية العمومية،

من خلال إشراكهم فى اللجان النوعية أو تنفيذ المشروعات. ويحرص المجلس على معرفة الرضا عن الخدمة من خلال المقابلات الشخصية والجماعية والمتابعة الميدانية. ساعدت هذه السياسة على زيادة طالبى الخدمة فى العامين الماضيين فتشابكت النوعيات الجديدة من الخدمات مع غايات المجتمع المحلي/المستفيدين. وبرغم أن ما للجمعية من انعكاسات على مجتمعها، إلا أن هنالك الجانب المظلم، وهو وجود مشروعات النجاح النسبى لم تحقق أهدافاً كاملة، بسبب التمويل الوقتى غير المستدام من الجهات الرسمية أو الأجنبية.

بعد التعرف على ملامح الجسد الاجتماعى للجمعية، أتناول مدى تحقيقها للتنمية المستدامة، من خلال منتجاتها وطموحاتها. تحقق الوجود التنموى للجمعية أو منتجها من خلال عدة آليات أهمها : تحقيق الأمن الاقتصادى للمستفيدين/المجتمع المحلى اعتمادًا على التمويل الذاتى والتعاون مع بعض الجهات الخارجية كمعهد الشئون الثقافية، الذى يطبق مع الجمعية برنامجًا للقروض بعيدة الأمد، وصندوق التنمية الاجتماعية بالمحافظة، بهدف تخفيف حدة الأعباء اليومية عن ذوى الدخل المحدود، وتوفير قدر من الرفاهية، وفرص العمل لغير القادرين كما فى الجدول الآتي:-

جدول رقم (٤- ١) يبين منتجات الاستدامة الاقتصادية الخدمية من ٢٠١٥/٢٠١٦

م	اسم المشروع	عدد المستفيدين	فرص العمل	التكلفة	العائد من المشروع	النطاق الجغرافي
١	وحدات إنتاج الخبز	٧٢٤	١٣	١٣٠٤٦٦	٢.٣٨٥	تزمنت – عزبة على سليمان
٢	شراء أنابيب البوتاجاز	١٢١٥	٥	١٩٠٦٠٠	٣٤٨١٠	
٣	شراء دفعات بطاطين	١١٠٤	–	١٣٦٣٦٠	٢٨٧٦٠	
٤	شراء مراوح سقف	٤٨٤	–	٧٨٩٤٠	١٣١٧١	
٥	مشروع القروض الدوارة	٦٥٠	٤	١٠٢٤١٠	٨٩٥١	
٦	شراء دراجات	٢٥٠	–	٧٣٢٠٠	–	
	إجمالى الأسر المستفيدة	٤٤١٧	٢٢	٧١١٩٧٦	١٢٤١٤١	

المصدر: بيانات من سجلات الجمعية حتى اخر ثلاث سنوات

يوضح الجدول طبيعة المنتجات الاقتصادية، فهى مجالات تقترب من الوسط الحياتى للناس، وتحاول أن تغير من الظروف البيئية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، والتخفيف من حدة الكوارث البيئية،عبر تغير الوسائل التقليدية بأخرى أكثر أمانًا وحفاظًا على البيئة. يأتى مشروع إدخال الأنابيب فى الصدارة، ثم القروض الدوارة، التى تمتاز عن الأولى بأنها قروض مستمرة، وأثرها غير وقتي، بل يمتد إلى ما بعد القرض. ولقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من المشروعات الاقتصادية ٤٩١٧ أسرة، مما يعنى وصول الجمعية إلى قاعدة عريضة فى القرية من ذوى الدخل المحدود بما يعادل (١١٠٤) أسرة سنويا و ٩٢ أسرة شهريا.

ويوضح الجدول الآتى عدد المستفيدين **من التكافل الاجتماعي:-**

جدول رقم (٤-٢) يوضح عدد المستفيدين من الاستدامة الاجتماعية (التكافل الاجتماعي)

م	الأجهزة والمفروشات	عدد المستفيدين
١	**الأجهزة الكهربائية (بوتجازات، غسالات، مراوح، وثلاجات، وأنابيب بوتجاز)**	**١٥٠**
٢	**المفروشات (بطاطين)**	**١٠٠**
٣	**مشروع السخانات**	**١٠٠**
٤	**تحديث بطاقات التموين والرقم القومى وإضافة المواليد مجانا**	**٩٠٠٠**
٥	**مشروع سترة**	**٣٤ أسرة + ١٢ احتياط**

المصدر : سجلات الجمعية حتى السنة الأخيرة ٢٠١٧/٢٠١٦

برز دور الجمعية فى زيادة فرص العمل الجديدة للشباب الأكثر تأثرًا بالأحداث الإرهابية من خلال مشروعات اقتصادية يسهمون فيها بشكل جدي. ويعكس هذا الوضع زيادة فى ناتج المشروعات، فلولا نجاح مشروعاتها ما استطاعت أن توفر فرص عمل، أو إدخال مشروعات جديدة، أو توسيع نطاق عملها الجغرافي. ويوضح الجدول الآتى مهارة الجمعية كفاعل فى التنمية فى

الحياة اليومية :-

جدول رقم(٤-٣) يوضح مهارة الجمعية كفاعل فى التنمية المستدامة

النشاط	العمال	المشرفين	سكرتارية	سائق	مدير	طبيب	التاريخ	الجهة الممولة
تحسين الظروف المعيشية للفقراء	٤٦٠	١٢	–	–	١	–	٢٠١٢	الهيئة الإنجيلية
مشروع مبادرات مجتمعية لحياة أفضل	١٣	٢	١	–	١	–	٢٠١٣	المجلس القومى للطفولة
مشروع تمكين الأسرة	٢	–	–	–	–	–	٢٠١٢	الشابات المسلمات
مشروع مدرسة القرآن	١	٢	–	–	–	–	٢٠١٣	أهل الخير
مركز التخاطب	–	–	١	–	–	١	٢٠١٤	أهل الخير
المشروعات الجلدية	١	٢	–	–	١	–	٢٠١٦	الصندوق الاجتماعى وهيئة كير

المصدر : سجلات الجمعية حتى ٢٠١٦/٢٠١٧

يبين الجدول مهارة منتج الجمعية فى توسيع فضائها الشبكى وتعميق خطاب الاستدامة فى إدراك الأساس الإيكولوجى للحياة الإنسانية ولغة بناء العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجية. امتد منتج الجمعية من الاستدامة الاقتصادية، التى يناط بها تخفيف حدة الآثار للإصلاح الاقتصادى الحالى إلى تجديد طاقات المجتمع بعمل ندوات توعية، والمساهمة فى سداد رسوم غير القادرين، تشجيع الطلبة الممتازين، والإسهام فى علاج بعض العاملين، دون الاقتصار على المتعاملين معها. وهناك منتجات ذاتية الموارد، والتى تختلف عن الأولى فى الاعتماد على عائد الأرباح السنوية مثل: إنشاء مستودع البوتاجاز، ومشروع حماية البيئة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية – برسم شهري٣ جنيهات – وتظهر آثاره فى القرية بشكل ملحوظ، حيث التزمت به حوالى ١٢٤١ أسرة مما يعنى ارتفاع الوعى البيئي. واستفادت

حوالى ٣٠ أسرة من مشروعات تدوير القمامة، وزاد حجم المشاركين فى حملات النظافة والوعى البيئى للحد أن كمية القمامة فى الشوارع مقارنة بكميتها فى الصناديق تتراجع بشكل لافت للانتباه. وتبقى الشكاوى عن الصرف الصحى أو محاربة الحشرات فى أقل معدلاتها بالنسبة للقرى الأخري. فضلا عن حضور **الوقف** كمرفق اجتماعى بديل عن الأرصدة المحلية أو البرامج الحكومية وفقًا لدراسة (Kimmel,C,C.,2012).

وتعادل **طموحات الجمعية** التوقعات الاجتماعية منها كرافد قيمى تمثل فى زيادة التطوع والمبادأة خلف بناء المدرسة الإعدادية، وبناء مجمع الخدمات، ومشروع دفن الموتي، وبناء المقر الجديد، وشراء نصف فدان أرض لإقامة مدرسة للبنات. ولم تأت هذه الطموحات من فراغ، إنما بفضل الجهود الذاتية، وما بثته من روافد انتقلت إلى باقى القرى المجاورة (٢٦ قرية) مثل: مشروعات القروض الدوارة. أسهمت القروض فى التعريف بالجمعيات كسياق ذى أرصدة عن معنى كلمة المشاركة أو ثقافة الالتزام، ومعرفة المكان الذى من الممكن أن يسهم فى تنميتها بشكل جمعوي. وأطلع المشترك بمدى جدوى العمل مع الجماعات وهذا تغير نوعى فى الحياة. ومن المنتظر أن يتسع نطاق الالتزام فى المستقبل كاستدعاء إيجابى لأرصدة الهوية. وامتدت شبكة العلاقات الاجتماعية إلى تحقيق منتجات الاستدامة الصحية، من خلال آلية إنشاء العيادات والمستوصفات الخيرية التى توفر الدواء والعلاج لغير القادرين. فقد بلغ عدد الأطباء فى العيادات أسبوعيا (**١٢ طبيبًا**)، واستمر مرات فتح العيادات أسبوعيا أكثر من ٦ مرات، بجانب الزيارات المنزلية واستقبال القوافل الصحية (**١٩٥ مستفيدًا**). وتأتى آلية توفير الأمن الأسرى بتقديم المساعدات المالية والعينية للفتيات غير القادرات والمقبلات على الزواج، وفصول لمحو الأمية والتقوية للطلاب المتسربين دون تكاليف (**٢٠ امرأة، و٥ رجال**). وتنشط هذه الشبكة فى المناسبات الدينية (رأس المال الروحي) مع أصحاب المصالح الخارجية كما فى الجدول التالى :-

جدول رقم (٤-٤) يوضح عدد المستفيدين من رأس المال الروحى فى شهر رمضان

أصحاب المصالح الخارجية	الوزن بالكيلو	تكلفة الشنطة الواحدة بالجنيه	عدد الشنط
مصنع أسمنت بنى سويف	١٠	١٢٠	١٠٠
أهل الخير فى القرية	١١	١١٥	٢٥٠
جمعية مصر الخير	٢٥	١٢٠	٥٠
أهل الخير خارج القرية	٢٨	٢٦٠	٢٥

المصدر : سجلات الجمعية حتى ٢٠١٧/٢٠١٦

استمر دور الجمعية كمنتج بيئي، من خلال استمرار الندوات شبه الشهرية عن التوعية بأساليب النظافة والحماية من الأمراض الوبائية مثل فيروس c، وبلغ الحضور ١٢٠ شخصا، كمؤشر مرتفع للصحة المدنية. ولا نغفل وظيفة اللجان فى توسيع شبكة الاتصالات بأصحاب المصالح مثل: لجان التطوع والخدمة العامة، ولجنة الصحة والتعليم، ولجنة العلاقات العامة والإعلام، لجنة المشتريات. وتعمل هذه اللجان على تنفيذ قرارات المجلس، واقتراح الخطط، وإعداد مشروع الميزانية، وتنفيذ البرامج والمشروعات. لقد نجحت مهارة الجمعية عبر فضائها المعرفى فى مقابلة الحاجات الأساسية، وأن تنوب عن مجتمعها فى تجديد طاقاته، وتغيير نوعية الحياة وجودتها بشكل معقول ومتوازن لا يدمر البيئة، وصارت سياقًا اجتماعيًّا ينخرط الناس فيه، ومكانًا مرغوبًا ذات سيادة لإيجاد التوازن بين الناس، والاقتصاد والمكان لتصل إلى أهداف التنمية المستدامة المحلية.

(٢) نتائج دراسة الحالة مع أعضاء مجلس الإدارة

إلى أى مدى أسهمت القدرات والمهارات وشبكة العلاقات لمجلس الإدارة فى استثمار موارد الجمعية وإصلاحها المؤسسى لبلوغ مكونات التنمية المستدامة؟ يطلق على أعضاء مجلس الإدارة أصحاب المصلحة الحاكمة Interface Stakeholders، فهم يمثلون إدارة جسد التنظيم التطوعي، والهيئة

الإدارية العليا، وينوبون عن الجمعية فى الاتصال بالعالم الخارجي، وحريصون على تنفيذ مهامها. فضلا عن ذلك يتمتعون بالمكانات والدوافع والمهارات والخبرات وعلاقات التأثير والتأثر فى فضائها الشبكي. نتناول دور مجلس الإدارة فى التنمية المستدامة **كعملية** يهدف من ورائها إلى إدارة المؤسسة واستثمار مواردها وإصلاح روافدها المؤسسية لتعزيز التطلعات إلى المستقبل، مما يزيد التكامل فى انشطتها والحرص على البيئة وراء قرارتها. فهل نشط المجلس بسبب تراجع الدولة، وسلبية المسئولين، وعدم الكفاءة السياسية –المدخل المؤسسي– أم بسبب وفرة الروافد القيمية من التطوع والمبادأة والثقة المعممة (مدخل التوافق)، هذا ما تجيب عليه المعطيات الميدانية التالية:–

أ– الخصائص المعرفية لأعضاء مجلس الإدارة

جدول رقم (٤–٥) يوضح خصائص أصحاب المصالح الحاكمة للجمعية

النوع ورقم الحالة	الحالة الاجتماعية	السن	المهنة	التعليم	سنوات العمل	العضوية	الخبرات والمهارات (راس المال البشري)	نوعية المهام	الانجازات
رقم (١) ذكر	متزوج ويعول	٥٧	موجه اجتماعي	عالٍ	١١ سنة	١	دورات تنمية بشرية	لجنة التطوع	رعاية الفئات الخاصة، الأيتام، الخدمات الاسرية
رقم (٢) ذكر	متزوج ويعول	٥٤	اعمال حرة	دبلوم	١١ سنة	٢	دورات فى تنمية مهارات الاقتصاد	العلاقات العامة	أمين الصندوق، وعقد المنتديات داخل الجمعية
رقم (٣) انثي	متزوجة	٥١	رائدة ريفية	دبلوم	٦ سنوات	٢	دورات فى التنمية الريفية والمشروعات الصغيرة والمنزلية	الصحة والتعليم	تشبيك الجمعية بالجهات الخارجية كالمجلس القومى للمرأة
رقم (٤) ذكر	متزوج ويعول	٥٧	موجه	ليسانس	١١	٢	دورات فى التنمية الريفية والاقتصادية وإعداد الجدوي	رئيس الجمعية	المبادرات المجتمعية
رقم (٥) ذكر	متزوج	٣٥	مدرس	بكالوريس	٥	٣	دورات فى التنمية الريفية	المشتريات	التشبيك مع العالم الخارجي

المصدر: البيانات من دراسة الحالة

يبين الجدول وجود فجوة نوعية لصالح الذكور، ومن المتزوجين ويعولون أسرًا كبيرة نسبيًّا، ومن الفئات العمرية كبيرة السن باستثناء حالة واحدة متوسطة العمر. ويغلب التعليم العالى على خلفيتهم العلمية، باستثناء

حالتين ذواتى مؤهلات متوسطة. يعمل المجلس على رافد بنائي، وهو التطوع والمبادأة منذ نشاة الجمعية وانتسابهم لأكثر من جمعية. ويملكون من الخبرات والمهارات الكثير من الدورات فى التنمية البشرية والاقتصادية، مما يؤهلهم لشغل مهام داخل لجان الجمعية (رأس المال البشري). وتنحصر إنجازات المجلس فى بناء بنية مؤسسية وتحتية اجتماعية فى ظل تراجع الدولة عن خدمة الفئات الأقل حظًّا من التنمية البشرية كالفئات الخاصة أو النساء المقصيات بالتشبيك مع الأجهزة الرسمية والخيرية. تعكس هذه الخصائص ملامح الطبقة الوسطى المتجانسة علميًّا واقتصاديًّا ومهنيًّا والتى احتمت بالعمل التطوعى لتحقيق طموحاتها الفكرية والسياسية، ولم تتشكل كجماعات مصالح ضاغطة تفرض الأعباء وتهمش الفقراء على نقيض دراسة (Etienne,N., 2001)

ب- مكونات التنمية المستدامة

ما القدرات والمهارات والعلاقات فى حيازة المجلس لبلوغ مكونات التنمية المستدامة؟ تجيب المعطيات الميدانية الآتية على ذلك:-

- قدرات المجلس: رأس المال البنائى

برزت مهارة المجلس فى بناء رأس المال البنائى كرافد مؤسسى فى قدرته على اتخاذ القرارات، التى تلبى احتياجات المجتمع، وتحريك المبادرات، والأخذ بالتوقعات والأفكار الجديدة، وأخيرًا التكيف مع المتغيرات الوطنية والعالمية. لقد توافق المجلس على قدرة الجمعية فى تلبية الاحتياجات العاجلة لسد الفجوات البنائية، بداية بمساعدة الفقراء كأمر ملح بسبب قوة الالتزام المدنى وفقا للحالة (١) :"**أتاح أنشطة الجمعية خبرات غير محدودة فى التعامل مع مشكلات القرية وخاصة الفقراء من أول يوم من خلال فتح باب العضوية لكل من يريد أو يحب فعل الخير مما جعلها فى تزايد عام بعد عام**". تعبر الحالة عن روح التطوع والمبادأة، واللبنة الأساسية لظهور مزيد من المبادرات الاجتماعية الأهلية، وحتى إضافة قيم اجتماعية جديدة غير متوقعة، وتكليف الجمعية

بمزيد من الاستثمار لمواردها. وأرجعت الحالة ٢ هذا التكليف أو الانابة أو التفويض إلى ارتفاع إيقاع الأداء التنظيمى للجمعية في" **يتوقف نجاح الجمعية على اليات التخطيط التى تتبعها، والتى لم تخرج على دراسة الاحتياجات الفعلية، واثارة او استثارة القادرين من أهالى القرية على المشاركة فى تنفيذ الخطط الموضوعة وتلبية التوقعات المرغوبة** ". هذا الأداء التنظيمى أو المؤسسى له من الأثر فى جودة الخطط على المدى البعيد، والحرص على البيئة وراء قرارتها. من هنا، كان من الطبيعى أن يتبادر إلى الذهن مفهوم التنمية المستدامة. تباينت آراء العينة، فقد ذكرت الحالة ٤ معناها الرسمي: "**التخطيط وتنفيذ المشروعات لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة**"، أو وفق الحالة (٥) "**الجهود البشرية التى تعمل على در الدخل على المواطن، وتحسن من وضعه الاجتماعى من خلال استمرارية المشروع لضمان الحصول على دخل ثابت**". واتجهت باقى التعاريف تجاه تنفيذ البرامج التعليمية والصحية والبيئية. يعنى هذا حضور المفهوم ذهنيا، وإن اختلفت الطريقة.

كذلك ظهر التوافق بين المجلس على وجود عوامل بنائية تعزز استثمار مواردها وقدراتها المؤسسية منها، **أولا** تنوع الأنشطة والمبادرات الحالية والظرفية كما جاء على لسان **الحالة رقم (٣).**: "**تقوم الجمعية بالتدريب على إلحاق الشباب بسوق العمل، وإحياء بعض الحرف اليدوية بجانب حل مشاكل الناس اليومية كاستخراج البطاقات الشخصية والتموين، وتسجيل المواليد مجانا**"، **والتنسيق لطلاب الشهادات على الإنترنت داخل الجمعية، وإعلان نتائج الشهادات العامة مما يتيح الفرصة للجمعية من الاحتكاك مع كثير من المؤسسات**". ويصاحبها **ثانيا** تنوع القيم خلف الأنشطة بما تبثه الجمعية من جرعات وعطايا أو روافد قيمية كالتعاون والثقة والعرفان بالجميل فى قلب فضائها كمنتجات للالتزام المدنى (بوتنام) وأقرته الحالة رقم (٢): "**لقد أدى زيادة أعداد المتطوعين ومشاركتهم فى اللجان وتنفيذ المشروعات إلى كسب ثقة الناس بزيادة حجم التبرعات لكثير من المشروعات، والوقف، والسؤال عن المناسبات**". ساعدت هذه الروافد على تعزيز البنية التحتية **وفقا للحالة (٢) "الجمعية الآن على مساحة ١٢٠ مترًا، ولكن نظرا لمبادرات الأهالى تم**

شراء أرض مساحتها ١٥٠ مترًا لبناء مقر جديد تتوافر فيه كل الإمكانيات المادية ومن المنتظر الانتهاء منه قريبًا".

يعبر هذا عن قوة البنية التحتية فى تحقيق التوقعات الاجتماعية، بما يتناسب مع المتغيرات الوطنية والعالمية حيث نمت الأرصدة المالية للجمعية مقابل المصروفات عن العام الحالى، كمظهر من التنمية المستدامة عند "بول سترتين". كشف هذا النمو المالى عن بعض المتغيرات الوطنية والعالمية عن محاربة الفساد وفكرة المساءلة والشفافية– الاستدامة السياسية والإدارية – التى تتعلق بروافد الشرف والسمعة الطيبة، كما فى **الحالة عند الحالة رقم ٢، ٣: " المساءلة لنا فى المجتمع حاضرة، المجتمع هو من أتى بالجمعية، وبهذا يحق لأى فرد أن يسأل عن خدماتها ومصروفاتها وإيراداتها، أما الشفافية فالجمعية لها خطة وبرنامج واضح لكل الأهالى فى القرية مما يغلق الباب أمام الشك فى نزاهة المجلس**". ولعل لهذا الرافد هو السبب وراء تكبير دوائر الثقة مع أصحاب المصالح الأخرى داخليًا وخارجيًا، ومحليًا وأجنبيًا. فماذا عن الأرصدة البنائية المكتسبة والمستجدة، تحديدا، رأس المال البشرى؟

-مهارات وخبرات المجلس : رأس المال البشرى

يعنى مفهوم رأس المال البشري (التعليم) مجموعة من المهارات والكفاءات المكتسبة والمستجدة. مما جدير بالذكر وعبر ملاحظاتي، أكاد أن أجزم أن نمط القيادة الحاكم للجمعية هو النمط العقلانى ذو الخبرات والمعارف والطاقات والحماس والإبداع، وما يمكن استثماره فى إدارة جسد التنظيم التطوعي. وكما أشار الجدول (٤-٥) إلى مؤهلات المجلس الفنية والتكنولوجية والشهادات والدرجات العلمية نصبتهم كهيئة إدارية عليا فى مجال التخطيط وإقامة المشروعات، وفقا **للحالة رقم ١: "معظم أعضاء مجلس الإدارة من الشخصيات المعروفة، ولديها من الخبرات الطويلة فى التخطيط لبعض المشروعات، وإن اختلفت المهارات التنموية فيما بيننا، إلا أننا نسعى دائما نحو المزيد".** وظهر هذا الفائض من خلال تنمية الكفاءات والمهارات، بزيادة فرص التعليم وتشجيع برامج التدريب، وهذا ما أقرته **الحالة رقم "٣" تقوم بعقد دورات تدريبية**

منتظمة كدورة التخاطب، أو استقبال القوافل الطبية على فترات للرعاية الصحية للقرية، ونشارك مع الهيئة القبطية فى مشروع إلحاق العمالة بسوق العمل، ساعدتنا هذه الدورات على التواجد مع المتخصصين فى التنمية البشرية والعمل الاجتماعى العام".

أما المهارات المستجدة، يمكن الإشارة إلى أن الغاية من تنمية المهارات والخبرات إيجاد نوعين من الروافد المادية والأدبية. الروافد المادية، استطاع المجلس جذب ثقة الوسطاء الداخلين غير المشاركين بانتظام أو جماعات الجيرة فى المجتمع المحلى وتفعيل مشاركتهم المالية فى المناسبات الدينية وفقا للحالة رقم ٢: "**لقد قام أحد أفراد القرية معنا سنويا بالتبرع بصك الأضحية وتوزيعه على الفقراء والمساكين.. وهناك من جيران الجمعية من تبرع بأفطار كامل فى العشر الأواخر من رمضان، وآخرون من القرية من قدم إفطارًا كاملاً لأيتام القرية فى ليلة القدر بلغ عددهم ١٥٠ طفلاً**". وتجسد الرافد المعنوى فى إيلاء الشخصيات النسائية كناشطات فى التنمية بإدماج حاجاتها الحيوية وأدوارها الاجتماعية فى جميع مراحل التنمية بالعضوية أو التطوع حتى بلغن ٣٥ متطوعة. وأفاد ارتفاع المستوى التعليمى للقرية كمورد اجتماعى فى التنمية المستدامة فى زيادة قيمته، وفقا **الحالة رقم ٥: "يسمح لكثير من النساء بالخروج للعمل، والمشاركة فى القرية طالما أن نسبة التعليم لدينا فى القرية بلغت ٩٩% " فلا يوجد مانع فقد شاركت المرأة فى دورات منتظمة بالتعاون مع الجمعية الزراعية، وجمعية الثروة الحيوانية لتعريف الاهالى بالطرق الحديثة فى الزراعة، والأساليب الجديدة فى تربية الحيوان والثروة الداجنة".**

- شبكة علاقات المجلس : رأس المال الاجتماعى

استطاع المجلس أن ينوب عن مجتمعه فى توسيع شبكات الاتصال والعلاقات مع المجتمع الكلى وفق آليتين : تنوع مصادر رأس المال الاجتماعى وكثافة التفاعلات. فقد أملت التوجهات والسلوكيات له حرية البحث عن أنماط إيجابية للتفاعل الاجتماعي، كجماعة اجتماعية ارتضت الانضمام إلى الجمعية، من أجل استغلال ما توفره العضوية فيها من مزايا وأرصدة. وفى العموم، يتفق الكثير على أن رأس المال الاجتماعي، يعبر عن

الروابط والعلاقات الاجتماعية التى يكونها، وينضم إليها الأفراد لخدمة أهدافهم المشتركة، والتعبير بقوة عن حجم ونفوذ أفرادها. اعتمدت الآلية الأولى على التحرك من الوسط الاجتماعى الضيق إلى حلقة أكثر اتساعًا وعمقًا بداية من الاسر وفق" **الحالة رقم ٢: "تلعب الروابط الاسرية دورا مهمًا فى تسهيل الاتصال وفى التأثير فى الافكار والمشاركة فى التنفيذ، وتشارك مع الجمعية عدة أسر اهمها المحجري، والقاضي، وعابدي، والكرايمة، والزعيرة، والقواصية، وغيرها.** وتتسع دائرة الروابط شيئًا فشيئًا لتصل إلى جماعات الجيرة والأصدقاء "روابط المساعدة الذاتية، ثم تدخل إلى الفضاء الكلى عبر المؤسسات المدنية والحكومية بكافة صورها وأحجامها. وتستكمل إشارات الحالات إلى أهمية هذه الروابط كظهير بنائى غير ممول للمشروعات المشتركة مع مؤسسة مصر الخير، ووزارة الإسكان والتضامن، والمنظمات غير الحكومية (أدوات للمشورة ووسيط مع الهيئات الأجنبية) هيئة كير والهيئة القبطية. الهدف من الروابط منع هدر الموارد الطبيعية ورأس المال البشرى وفق الحالة رقم ١: "**لا تتلقى الجمعية أى دعم من جهات خارجية أو منظمات غير حكومية أجنبية، على الرغم ان التعامل معها له تأثير مميز على مشروعات الجمعية من الناحية الإدارية والاقتصادية وخاصة تطوير ورفع كفاءة العمل الإداري**". لقد ساهم تنوع مصادر رأس المال الاجتماعى فى نشر مبادئ الثقة والتنازلات المتبادلة، بما يتفق مع دراسة (Fleming,R,C.,2009). وهذا ما اعترف به المدخل التوافقى على أن العضوية هى المفتاح للدخول فى التحالفات التنموية.

اما الآلية الثانية وهى **كثافة التفاعلات** فى توسيع أو تتضيق دوائر الثقة فقد تجسدت فى تراكم رأس المال الاجتماعى أو "**الثقة المجتمعية المعممة**" فى بعث حالة من الإحساس بالأمان بعد الأحداث السياسية الأخيرة حسب الحالة رقم ٣:" **القرية ما زالت وحدة واحدة أهلها مترابطون والشعور بالأمان متوفر بدرجة كبيرة، وتتراجع معدلات الجريمة باستثناء بعض المشاجرات القليلة بين الشباب...**". وهناك مظهران جانبيان للتفاعلات: الأول عن تنوع شبكات المساندة من

الشركاء التنظيمين أو الرعاة فى مواقف الشدة، ومساعدة الشباب بالالتحاق بسوق العمل وفق للحالة رقم ٣: "**تعتمد على دعم الأصدقاء من رجال الأعمال فى التقليل من الاعتماد على الحكومة، ومساعدة الشباب فى العمل الخاص**". المظهر الثانى بزيادة أعداد وصور التطوع **وفق للحالة رقم (٢): "لدينا صور عدة من التطوع مثلا تطوع الأشخاص وهم فى تزايد مستمر، والتطوع بالمعدات، والتطوع بالأموال... والتطوع ببعض الوقت**". مع ذلك، هناك جوانب مظلمة فى رأس المال الاجتماعى حين لا يصل إلى الجميع بسبب نقص وحجب المعلومات، والاستثناء داخل التركيبة الريفية.

حاولت مهارة المجلس فى التخفيف من الجوانب المظلمة السابقة، فى حجب الموارد برفع مستوى الوعى ووضع البدائل والخطط المستقبلية. قام أولا بتكريس عمله فى المشاريع الممولة ذاتيا، وتجنيد الوقت التطوعى فى الاتصال بالمؤسسات المانحة: "**لدينا من الوقت فى الاتصال بالمؤسسات المانحة، وإن كانت مشكلة فى مصر، بجانب توليد الإيرادات من المشروعات الصغيرة، والقروض الصغيرة، وبرامج الخدمة العامة على مدى العام كركائز لاستمرار عمل الجمعية بعيدا عن التمويل الحكومى**". وعمد المجلس إلى حل مشاكل الفقر والبطالة والنساء المقصيات مما فرض عليها مزيد من الالتزام وفق للحالة **٣: "توفر الجمعية فرص العمل بالقرية من خلال الاتصال بأصحاب رؤوس الأموال والمصانع لتوفير فرص عمل للشباب الراغب فى ذلك، ومن خلال التدريب على بعض الحرف مثل السباكة والنقاشة والكهرباء والحرف اليدوية لرفع المستوى المعيشي...وهناك مشروع للأمن الغذائى لأهل القرية، يعتمد على تلبية بعض الاحتياجات بأسعار أقل من السوق**"، **وكثير من يستفيد من هذه الأنشطة سواء الفقراء من النساء والحرفيين**".

فى نهاية الأمر، برزت مهارة مجلس الإدارة فى تعميق مكونات التنمية المستدامة، من خلال إدارته وخبرته ومهاراته وشبكته، فى استثمار موارد الجمعية بآليات مؤسسية فى تكثيف وزيادة أرصدة رأس المال الاجتماعى والتطوع للتغلب على مشاكل التركيبة الريفية من حجب المعلومات والإقصاء فى ظل غياب البرامج الحكومية. يعنى هذا صراحة أن الجمعيات الأهلية

تعمل بجدية فى ظل غياب برامج الدولة؛ لأن هذا الغياب يحث الناس على المشاركة فى شئون المجتمع، أو تفويض من ينوب عنهم كبديل وظيفى عن الدولة، وفق دراسة (Sherrieb,K.,2010).

(٣) نتائج المقابلات مع أصحاب المصلحة الخارجية

ما الفئات والشرائح الأكثر استفادة من مبادئ التنمية المستدامة؟ مبدئيا، لا يملك المستفيدون/المجتمع المحلى سوى الموارد الطبيعية وإذا استفادوا من تحويل مواردهم الطبيعية "مبدأ الانعتاق" إلى مقومات ملموسة وأرصدة محسوسة كمهام لهم فهم بذلك جزء من التنمية المستدامة. وينصرف الجزء الثانى إلى معرفة تصورات الشركاء التنظيميين عن تعزيز التطلعات حول مستقبل موضوعات التنمية المستدامة فى التركيبة الريفية.

٣-أ نتائج المقابلة مع المستفيدين

من واقع السجلات والمقابلات فى البيئة الطبيعية مع عينة من الأسر المستفيدة من مشروع "**سترة**" تبين أن المشروع امتداد لشبكات العلاقات الاجتماعية للنساء الفقيرات المهمشات المقصيات، وأيضا هو نوعٌ خاصٌ من استثمار رأس المال الاجتماعى بإيجاد وظائف تضامنية وسط الفقراء وغير الفقراء. كذلك، وسيلة لاستعادة الحيوية للمجتمع فى مواجهة الأزمات كأزمة السكن، أو البقاء على الحد الأدنى من الديون حتى لا تثقل كاهل الأجيال القادمة. ووقع الاختيار على خمس حالات من النساء الفقيرات المقصيات لأنهن جمعن بين الأنشطة التقليدية والائتمانية، واختلاف مواقع وخبرات النساء فى عملية التنمية عن الرجل. إن غاية ما يقدم لهن هو تخفيف من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر مدها بمختلف الخبرات، إما فى شكل قروض، أو مساعدات، لتيسير تجربة دمجها كفاعل فى التنمية. وظهر هذا التوجه لدى الجمعية بإدماجهن فى المشروعات الاقتصادية والبيئية والإنتاجية وإتاحة الفرص أمامهن كفئة أقل حظًا فى المجتمع، لدرجة القول إن "مشروعات الجمعية للنساء فقط". ظهرت فكرة المشروع، من خلال

التوافق بين الجمعية والشركاء التنظيميين الخارجين مثل مؤسسة مصر الخير، ومؤسسة الوليد بن طلال، ووزارة الإسكان والتنمية المحلية والتضامن الاجتماعي، لأجل تغير بيئة النساء الفقيرات، ببناء بديل لبيوتهن على مساحة ٦٠ مترا فقط بتكلفة بحد أقصى ١٥٠ ألف جنية لكل أسرة مع التشطيب الكامل. بدأ المشروع منذ أكتوبر ٢٠١٦، بعرض ثلاثة رسومات هندسية على كل أسرة، مع صرف كفالة اجتماعية للأسر المحتاجة لتزويج أولادهن بتقديم جهاز كامل، بشرط ألا تتصرف الأسرة فى المنزل إلا بعد مرور ١٠ سنوات. وصل العدد إلى ٤٦ مستفيدًا منهن ١٥ قبطية، فالكل فائز وفقا لبوتنام. فمن هم؟

- بيانات الاسر المستفيدة

جدول رقم (٤-٦) يوضح البيانات الديموجرافية للمستفيدات من مشروع سترة (الإخباريون الأساسيون)

رقم الأسرة	النوع	صلة القرابة	السن	الحالة الاجتماعية	عدد افراد الاسرة	التعليم	الحالة الصحية	العمل الحالي	الدخل الشهري بالجنيه	الديانة	عمل الزوج او الزوجة
١	انثى	الزوجة	٤٧	متزوجة	٥	امية	سليمة	ربة منزل	٧٥٠	مسلمة	فلاح
٢	انثى	الزوج	٥٧	متزوجة	٧	امية	سليمة	ربة منزل	٧٠٠	مسلمة	بالمعاش
٣	انثى	ابنة	٥٠	متزوجة	٥	امية	سليمة	ربة منزل	١٠٠٠	مسيحية	فلاح
٤	انثى	الزوجة	٤٢	مطلقة	٥	امية	سليمة	بدون عمل	٦٠٠	مسلمة	فلاح
٥	انثى	الزوجة	٤٥	متزوجة	٦	دبلوم	سليمة	بدون عمل	٥٥٠	مسلمة	فلاح

يلاحظ أن أغلبهن من الفقيرات المتجانسات اجتماعيًّا وهرميًّا وثقافيًّا بعيدًا عن من يتحكم فى فضائهن الخاص والعام. وظهر من تقديم الطلبات أنهن من أكثر الشرائح الاجتماعية احتياجًا بسبب الأعباء المنزلية لأنهن من المتزوجات وربات البيوت، ومن أسر ممتدة، وعلى مستوى الشريحة غير القادرة على تزويج بناتهن. وتبين أن أعمارهن كبيرة نسبيًّا ويعود جيل الآباء إلى الستينات ويتراوح أعمار أسرهن ما بين **(١٤-٥٥ سنة)** ويتردى المستوى التعليمى والمهنى بالعمل فى القطاع الزراعى أو الاقتصاد الموازي، لذا يتراوح دخلهن الشهرى ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ جنيه. ولا يعانين من الأمراض المستعصية كمؤشر إيجابى للصحة المدنية فى القرية.

- **وصف مسكن الأسرة الحالي**

جدول رقم (٤-٧) يوضح وصف مسكن الحالات الحالي

رقم الحالة	نوع المسكن	حيازة السكن وحالته	المساحة بالمتر	استقلال المسكن	ايصال المسكن بالمرافق	نوع خامة الحوائط	حالة الحوائط	بيان الأجهزة الكهربائية	بيان الاثاث وحالته
١	منزل ريفى طوب معرش	ملك ومتهالك	٥٣	مستقل بالأسرة	متصل	طوب احمر	محارة	ثلاجة/تلفاز/ غسالة	سرير/مطبخ/ غرفة نوم
٢	طوب لبن	ملك ومتهالك	٦٠	مستقل بالأسرة	متصل	طوب أخضر	متهالكة ورطوبة	ثلاجة/تلفاز/ مروحة	سرير/كنبتين
٣	طوب لبن	ملك /متهالك وآيل للسقوط	٤٢	مستقل بالأسرة	متصل	طوب أخضر	متهالكة ورطوبة	تلفاز/ثلاجة/ غسالة	كنبتين
٤	طوب لبن	ملك لاحد الابوين	٤٣	مستقل بالأسرة	متصل	طوب أخضر	متهالكة ورطوبة	تلفاز/ثلاجة/ غسالة/مروحة	سرير/كنبة
٥	طوب لبن	ملك لاحد الابوين	٤٠	مستقل بالأسرة	متصل	طوب أخضر	محارة	تلفاز/ثلاجة/ غسالة/مروحة	سرير/غرفة نوم/مطبخ

تنعكس الأوضاع الاقتصادية المتدنية على طبيعة السكن، فيعشن فى مساكن من الطوب اللبن، وعلى الكفاف لا يملكن بالمعنى الدقيق. ولم يتعرض المسكن منذ جيل الآباء إلى إدخال تعديلات بل تعرض للتهالك والسقوط. وتتراوح مساحة المسكن ما بين ٤٠- ٦٠ **مترًا**، ويعشن فى مسكن غير مشترك مع الآخرين. برغم توافر كافة المرافق إلا أنه ما زالت الحوائط من الطوب اللبن، يعلوها الرطوبة، ولم يمنعهن من ملكية وسائل الحداثة الاستهلاكية. تملك المستفيدات الأرض والمياه (الموارد الطبيعية)، ولا يملكن المهارات (رأس المال البشري) مما يعنى حاجتهن إلى الجمعية (رأس المال الاجتماعي) فى تحويل الموارد إلى أصول ومقومات ملموسة كمهام تنموية لهن ليصرن ناشطات.

- **مصادر دخل ومصروفات الأسرة**

جدول رقم (٤-٨) يوضح مصادر دخل ومصروفات الحالات الخمس

رقم الحالة	اجور غير ثابتة	مرتبات الزوج او الزوجة	عائد من أرض زراعية	معاش حكومي الزوج/ الزوجة	ضمان اجتماعي	مساعدات من جمعيات أهلية	مساعدة أهل الخير	مساعدات من الاقارب	مساعدات من الجيران	مصروفات	أفراد مكتوب مكتابهم	مشروع قائم
١	-	-	-	+	-	+	+	-	+	٣٠٠	+	بائعة خضار
٢	-	-	-	+	-	+	+	-	-	٧٠٠	+	بقالة
٣		+	-	-	-	+	+	-	+	٥٥٠	+	بقالة
٤	-	+	-	-	+	+	+	-	+	١٠٠٠	+	بقالة
٥	+	-			+	+	-	-	-	١٠٠٠	+	بقالة

ارتباطاً بما سبق، يبين الجدول تدنيًا كبيرًا فى مصادر الدخل، لانهن يعتمدن على المعاشات الحكومية أو الضمان الاجتماعي-برنامج تكافل وكرامة- والمساعدات من الجمعيات الأهلية، وأهل الخير أو العمل فى الاقتصاد المنزلى أو القطاع غير الرسمى للعمل. ونتج عن ارتفاع المصروفات تأخر إتمام الزواج لأولادهن مما دفعهن إلى الاقتصاد الخفى أو الموازي. فقد ذكرت لى بعضهن هذا صراحة : "**لا اقدر على الانتقال إلى بيت تانى لأنى لا أقدر أدفع الإيجار علشان المعاش قليل والجمعية هتحاول أن توفر لى سكن أو ساعدتنى فى دفع الإيجار، ما فيش حد هيساعدنى غير الجمعية،أيوه أشعر بأن الجمعية هى أسرتى علشان كده تزمنت قرية حلوة**". تبين أقوال الحالة إلى أى مدى يمثل المشروع ضرورة، ومدى الثقة المجتمعية فى الجمعية بعيدًا عن المسئولين الحكوميين. وثمة ملحوظة على الجدولين السابقين، أن المساحة الصغيرة مع قلة الدخل وزيادة المصروفات تزيد من معاناة العزلة. فمن حيث الموقع يندر مشاركتهن للأغنياء فى الأنشطة أو المؤسسات، وتغيب الروابط الاجتماعية بينهن، مما يقلص حجم الفرص لهن ولأولادهن للخروج من هذه الدائرة. إذن، يزيد قلة الدخل والمساحة الصغيرة من العزلة ويحجم رأس المال الاجتماعي، فتبقى الجمعية الملاذ الأخير ودليلاً على الارتباط الإيجابى بين زيادة الدخل وزيادة رأس المال الاجتماعى المنتج

.(Knack,S.,1997)

-الاستفادة من الجمعية ومردودها

جدول رقم (٣-٤) يوضح الاستفادة من مشروعات الجمعية ومردودها

رقم الحالة	اقتصادية	بيئية	تنموية	اجتماعية	التطلع لمشروعات اخري	مقدار الثقة فى الجمعية	تعّرف أطراف أخري	مقترحات بمشروعات	مشكلات المستقبل
١	فرن العيش	جلود	تريكو	+	+	+	+	محو الأمية	قلة الدعم
٢	خضاضة لبن	-	خياطة	+	+	+	+	الكهرباء	قلة الشغل
٣	فرن كنافة	جلود	خياطة	+	+	+	+	الحرف اليدوية	الوظيفة
٤	فرن عيش	جلود	خياطة	+	+	+	+	تجهيز عرائس	زيادة الدخل
٥	فرن عيش	-	خياطة	+	+	+	+	قروض دوارة	زيادة الدخل

المصدر : جمعت البيانات من السجلات والمقابلات فى الطبيعة

أظهرت النتائج حاجة المستفيدات إلى الدعم فتلبى الجمعية المطالب العاجلة وفقاً لما تفرضه آليات السوق، أو استغلال الموارد البيئية المحلية مثل الجلود لتغيير نوعية الحياة وجودتها، قالت الحالة رقم ١:" **المشروع دى غير من طريق حياتى كلها علشان هاعيش حياة كويسة..، واتعرفت على ناس كتيرة ما اكنتش أعرفها..أيوه حبيت المشروع علشان الجمعية ساعدتنى وساعدت الناس اللى مش قادرة**". وتستمر الأنشطة التقليدية المرئية بإعطاء القروض والمساعدات لتخفيف من الأعباء. هنا تحققت الاستدامة كهدف فى رفع الطموح والاقتراحات وكعملية فى التناغم فى استغلال الموارد مستقبلاً.

مما لا شك فيه، أن هذه النتائج تتفق جملة وتفصيلاً مع **مدخل التوافق** عن دور المشاركة فى الجمعيات بالعضوية أو الاستفادة من مشروعاتها فى رفع مستوى الثقة والطموح للشرائح المقصية والمستثناة، ومد شبكات المساعدة الذاتية والمنفعة المتبادلة على المستوى الجمعى لا الفردي. ولعل جل الاستفادة هو الخروج من دائرة الزبونية الضيقة الوقتية إلى دائرة الأدنى الاجتماعى (العيش بكرامة أو الانعتاق)، ثم دائرة المشاركة بالتنمية بزيادة الطموح ويقلل من مشكلات المستقبل للحد من مشكلات التجزؤ الطبقى والسخط على المسئولين وفق دراسة (Abom,Bil.,2004). رفض بوتنام ظلم الفئات والشرائح فى توزيع الدخل والمميزات الاقتصادية والطبقية والعائلية، بحجة أنه كلما تعمق الظلم أو سطوة الأعباء البنائية نتجت الشبكات التكاملية

لتغيير بيئة الفقير الإنسانية.

٣-ب نتائج المقابلة مع الشركاء التنظيمين

يجيب هذا الجزء عن تصورات الشركاء التنظيمين الذاتية بما يملكونه من أرصدة الهوية، وطرف من مفهوم التنمية المستدامة، كعملية ذات علاقة بالتطلعات الإنسانية والمساواة والتضامن، فمن هم؟

- البيانات الأولية

جدول رقم (٣-٥) يوضح خصائص الشركاء التنظيمين (الإخباريون الخارجيون)

المقابلة	النوع	الدخل	مصادر الدخل	المهنة	التعليم	الدورات والشهادات	نوعية المهارات	عدد الجمعيات	علاقته بالجمعية
الأولي	ذكر	مرتفع	أراض	موظف	عال	-	سياسية حزبية	واحدة	صداقة
الثانية	ذكر	مرتفع	أراض	موظف	عال	+	اجتماعية	واحدة	تعارف
الثالثة	ذكر	مرتفع	أراض	موظف	عال	+	اجتماعية	اثنتان	تعارف
الرابعة	ذكر	مرتفع	أراض	قطاع خاص	عال	+	اجتماعية	واحدة	جيرة
الخامسة	انثي	مرتفع	إيجارات	دكتور جامعي	عال	+	اجتماعية +اقتصادية	اثنتان	قرابة
السادسة	انثي	مرتفع	أملاك	مديرة فندق	عال	+	اجتماعية +اقتصادية	واحدة	قرابة

المصدر : جمعت البيانات من استمارة المقابلة

يوضح الجدول أن العينة مجموعة اجتماعية نوعية، باستثناء حالتين من الإناث، ينتمون إلى الطبقة العليا ذات الدخل المرتفع متنوع المصادر من ملكية الأراضى الزراعية، والإيجارات والأملاك بجانب الدخل الحكومى الثابت باستثناء حالتين فى القطاع الخاص. ويتجمع لديها حصيلة لا بأس بها من خبرات رأس المال البشرى (التعليم العالي) الموثق- شهادات التقدير والتكريم- من هيئات حكومية أو غير حكومية فى آخر ثلاث سنوات. وتنضم إلى جمعية أو أكثر ضمن أهدافها الاهتمام بالشان البيئي

(رأس المال الاجتماعي)، وتتصل بالجمعية بناء على علاقات الصداقة والقرابة والتعارف. قد يكون الفارق بين الشركاء والمستفيدين عاملاً مشجعًا

على كسر العزلة، وسد الفجوات البنائية، وتجميع المصالح العامة، وتقليل النفقات والمشاركة فى المعلومات فى الحياة اليومية (فرضية التوافق).

- **تعريف التنمية المستدامة وموضوعاتها**

عرضت الطبقة الوسطى الريفية (مجلس الإدارة) آنفا رؤيتها للتنمية المستدامة من واقع محيطها الجغرافى الوقتى والاسري، بتنفيذ المشروعات الفورية لإحداث التكامل الاجتماعى والثقافي. ونظرا للصعوبات البيروقراطية ونقص الاستقرار السياسى فى الريف (لا يوجد للقرية أى نواب) سعى المجلس إلى تجنيد الطبقات العليا لإقامة مناطق وأنشطة استثمارية فى الريف لإحياء اقتصاده. ووفقا لفكرة التقدم عند بوتنام، تتمتع الطبقة العليا الحضرية بتنوع فى الأصول والتى يصعب إدراكها فى الريف، وتمثل القضايا البيئية أو الاستدامة جزءًا من جدول أعمالها، أولوياتها المؤسسية لحد إنفاق الفوائد للتطلع إلى المجتمع المستدام (رافد التضامن والمساواة). فإلى أى مدى ظهر الاستعداد –أرصدة الهوية– أو القلق على التنمية المستدامة وموضوعاتها فى إجاباتهم؟

أبانت الإجابات عن وجود حدود فى التعريف، فقد عبر ثلاث عن صعوبة تفسيرها، وأشار اثنان إلى أن المفهوم غير مألوف، وعرفها اثنان بشكل مباشر "**عملية يتم فيها تطوير المجتمعات الفقيرة والمهمشة بشكل حديث بشرط ان تلبى احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات وقدرات الاجيال القادمة**". واختصرها بعضهم(٢، ٣) فى "**تنمية المجتمع إلى أحسن حال**"، " **تنمية المجتمع لأجل المستقبل**". وساعدتنى ملاحظاتى على أن ألمح قدر من القلق فى الحديث عن التنمية المستدامة والانزعاج من هدر واستهلاك موارد البيئة بعيدًا عن التنمية البشرية: "**أعنى بالتنمية المستدامة من وجهة نظرى فى هذه اللحظة هو حرق النفايات والإضرار البيئى هو عكس مفهوم التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة عن تدوير المخلفات واستغلال موارد الطاقة لصالح الناس..هذا هو المكان المناسب الذى اراه موضوعا للتنمية المستدامة**". وفى موضع آخر تنفصل الموارد عن التنمية

البشرية" أرى **مفهوم التنمية المستدامة مفهومًا بيئيًا بالدرجة الأولى وليس مفهومًا تنمويًا، لأن التنمية عن بناء المساكن وإقامة المشروعات أيًّا كانت تعبر عن البنية التحتية فى المجتمع، ولكن التنمية المستدامة تعبر فى نظرى عن الأمور البيئية فقط** ". مع الأسف، لم ألمح ربطًا بينهما سوى حالة واحدة" **هى بناء بيئة صديقة للإنسان**".

وأجمعت العينة على ضرورة وضع التقدم فى خدمة البيئة (مستقبل التنمية المستدامة)، بتقليل حدة المخاطر لصالح الأجيال القادمة :" **أنها ليست نوعًا من الحد من الآثار السلبية على البيئة، بقدر ما هى المساهمة فى زراعة الأشجار والحفاظ على البيئة باستخدام التكنولوجيا النظيفة. بمعنى أنك إذا فعلت شيئًا ما عن التقدم فى المجتمع فاعلم أنك بهذا سوف تدمر البيئة من حولك**". وأعطت العينة ثقتها الكبيرة فى نموذج التقدم الذى يحترم الحدود البيئية: "**التنمية غير المفرط فيها، هى تنمية تستخدم الموارد بطريقة مسئولة وأكثر، هى ما تسمح لنا وللآخرين وللأجيال القادمة فى الاستمرار كجماعات قابلة للعيش على هذه الأرض**". يعنى هذا أن تقوم التنمية المستدامة على القرارات البيئة الصديقة النظيفة، وما يجعل الناس أكثر مسئولية "أساليب الحياة الأخلاقية والخضراء" فقد ذكر اثنان: "**بالنسبة لى التنمية المستدامة هى السلوك المسئول من خلال القضايا البيئة والأخلاقية مثل التجارة والربح العادل وأشياء من هذا القبيل**".

وتسرب القلق فى الحديث عن نمط من التنمية، يختلف عن التصنيع والنزعة الاستهلاكية: "**المفهوم فى ذاته مستورد يعبر عن التنمية فى العالم الغربي، حيث التصنيع والاستهلاك الكبير ولكن فى حقيقة الأمر هذا النمط بدأنا نقلده مع الأسف اكتشفنا فى النهاية أنها نموذج غير مستدام**". وأشار آخر: **التنمية المستدامة هى القدرة على استخدام البيئة على المدى البعيد**". ورأت فى هذا النمط "التنمية المجتمعية" مدخلا للتدخل الاجتماعى أكثر من الاستعانة بالخبراء والاستشارات الخارجية بحيث انسحاب الخبراء لايؤثر فى إدارة الناس لمشروعاتهم : "**التنمية المستدامة عندى هى التنمية على مستوى المجتمع ككل والتى تستمر لسنوات عديدة، وهى الأخذ بحاجات الناس فى المستقبل وتقليل الاعتماد على**

الحكومة، لقد صارت موردًا محليًا يعتمد على جهود الناس فقط". ولم تنس العينة التعرض إلى نمط "التنمية العادلة" بسبب الظلم فى هدر الطاقات، وتراجع القيم والمثل المحلية، وأواصر الاتصال بين المجتمعات المحلية "رافد التضامن والمساواة": "**التنمية المستدامة عندى الاقتراب من الجيران والفقراء والناس عامة، وليتحقق التقارب بين الناس لا بد أن نبدأ بالبنية التحتية فى التعليم حتى نصل إلى الناس فى كل مكان، وهذه الحالة موجودة فى قريتنا**".

إن هذا القلق الواضح تعبير عن حديث هابرماس عن الآفات الاجتماعية فى مجتمعنا من اللامعيارية، والشعور باليأس، ورفض تحمل المسئولية إزاء الأجيال القادمة. وينقلنى هذا القلق إلى معرفة أولويات الموضوعات الجديرة بالتدخل الاجتماعى العاجل فى المستقبل القريب.

جدول رقم (٣-٦) يوضح ترتيب اولويات الموضوعات فى التنمية المستدامة

الترتيب	الموضوعات ذات الأولوية فى التنمية المستدامة	الترتيب	الموضوعات ذات الأولوية فى التنمية المستدامة
١	زيادة الاتصال والتقارب داخل القرية	٦	تقريب الناس من خالقهم بصورة صحيحة
٢	زيادة الانشطة التفاعلية داخل القرية	٧	الاهتمام بالأجيال القادمة
٣	زيادة الوعى الأخلاقى ونقله للآخرين	٨	الاهتمامات البيئية
٤	الاستخدام الأمثل للموارد	٩	التغير فى أسلوب معالجة الامور
٥	الجوانب التنموية فى علاج مشكلة الفقر		

المصدر : جمعت البيانات من استمارة المقابلة

تحيلنا بيانات الجدول مباشرة إلى مبدأ التكامل الاجتماعى والثقافى فى التنمية المستدامة. عنيت العينة بالصورة الرمزية للتكامل، فاستهلتها بزيادة رصيد العمق الاجتماعى فى التنمية، كرد فعل عن قلقهم واهتمامهم بمد جسور الأتصال والتقارب كبوابة للوصول للناس- التنمية من أسفل. وحددت الآلية بزيادة الأنشطة التفاعلية Activism، لما لها من فضل فى تحويل الناس إلى ناشطين فحسب إنما فى زيادة وعيهم الأخلاقى إزاء الآخرين فى الحياة

اليومية مثل توعية الناس عن مكافحة الغلاء واستغلال التجار. يترتب على زيادة الوعى بتحويل الموارد الطبيعية إلى أصول ومقومات ملموسة – تكليفات تنموية– فى علاج مشكلة الفقر حتى يدر النفع على الكل. أما الشق الثقافى فانتظم حول أربعة موضوعات هى تقريب الناس من خالقهم (العلاقة السلمية مع الطبيعة وجمالها)، الاهتمام بالأجيال القادمة، والاهتمامات البيئة، والتغير فى أسلوب معالجة الأمور.

يبدو أن العينة مهدت الأرضية لمبادرات تلعب الجمعيات فيها دور الرجل العقلاني، بشرط مراعاة التوقعات الاجتماعية والاعتراف بمسئولياتها نحو الأجيال القادمة لإحداث "التقدم الانسانى المرغوب" وفقا لبوتنام. هنا، يبدو منطقيا أن نعرف دوافع الالتزام بعيدًا عن ارتفاع مكانة الشركاء التنظيمين السوسيواقتصادية. تنطلق الدوافع من "قوة الهدف الاجتماعي" كتعبير عن الشعور بالانتماء والهوية، وفقًا للحالة (١): "**لا أستطيع فصل نفسى عن قيم مجتمعي، الشعور حين أساعد الناس اننى اساعد نفسي، الشعور بان من أساعدهم هم أهلي، جزء من شخصيتى يميل إلى المساعدة، أرى هويتى فى العمل الخيري، لا أشعر مع الخير بالإرهاق والتعب.** تظهر العبارة قوة رافد القيم الاجتماعية – المعاملة بالمثل– وفكرة بوتنام عن التناسب بين الذات والقيم التنظيمية "الإعجاب بالطبيعة التنظيمية للجمعية" وفقا للحالة رقم ٣ : **يساعدنى الإلتزام على التغلب على الصعوبات، لا أفقد كثيرًا من طاقتي، لا يشغلنى عن عملى الأساسي، يخرج منى الطاقات السلبية، أشعر معه اننى أعمل فى بيتي، يساندنى الناس والاصدقاء من حولي، يجعلنى أعمل بشكل متواصل دون تعب، أشعر باننى سوف أكافأ فى أى وقت.** يعبر هذا عن وجود علاقة إيجابية بين الانهماك المدنى وتجديد الطاقات المهدرة.

كذلك من فوائد الانهماك المدنى الإحساس بالرضا عن الحياة "الرغبة الشديدة فى تنشيط الدور" ظهر هذا الهدف فى عبارات الحالة ٢: "**أشعر بسعادة حين تأدية نشاط خيري، أشعر بقدر كبير من الحماس لدوري، أشعر بتفجر الطاقات داخلي، عملى حافز على استمرار دورى فى العطاء، أشعر بالرضا فيزداد تركيزي.**

ربما يرجع هذا الهدف إلى قدرة الجمعية فى تجنيد المتطوعين. لا يمنع الانهماك المدنى من زيادة حصيلة الفرد من رأس المال الثقافي"الرغبة فى التميز" وفقًا للحالة الأولي: **أشارك لأجل تقديم خدمات وأنشطة عالية الجودة،سمعة الجمعية هى رفعة لقدري، يساعدنى على الوصول إلى نتائج مجتمعية ايجابية، الإشارة إلى الجمعية بالنموذج الناجح، الشعور بتذليل** الصعاب. وأخيرًا، تطرقت العينة إلى فوائد الثقة المجتمعية المعممة "الإحساس بروح الثقة" وفقا للحالة ٢: "**الإحساس بروح الناس حولي،تتطور قدراتى المهنية، تزداد الفرصة أمامى على التعلم والتطور، الشعور بأننى أمام سياق سوف أنميه، الشعور باننى انسان لدى قيم، الشعور بأننى أحقق كثيراً من خبراتى وأحلامي**". لقد شق الشركاء التنظيميون طريقًا ثقافيًّا فى الحياة اليومية بعد الأحداث السياسية الأخيرة بدافع رافد التضامن والمساواة.

تعليق عام على النتائج

تجسد لنا مما سبق، أربع قصص للنجاح أجابت عن أسئلة البحث. فقد كشفت النتائج مع أصحاب المصلحة الداخلية من المديرين عن وفرة الأرصدة المعرفية عن حركة المجتمع واحتياجاته، لدرجة أن تحولت الجمعية إلى مجلس نواب مصغر، يستمع إلى رغبات الجميع لا المتعاملين معها فقط، بعد إخفاق الدولة والسوق. كانت هذه الأرصدة كمنتجات وطموحات لخدمة الفئات المهمشة والفقيرة كالمرأة والأيتام لتصير الجمعية جزءًا من آليات الضبط الاجتماعي. وتنطوى الأرصدة على تقديم الوصفات الايجابية للتنمية المستدامة، وترتكز على الموجودات الاجتماعية فى سد الفجوات الاجتماعية، وإيجاد مناطق لإقامة المشروعات الجديدة. هنا، تبدو الجمعية نسقًا فرعيًّا وظيفيًا "جيوب الكفاءة داخل الدولة " لا كبديل لها مما يحقق التكامل الاجتماعى والثقافى كمبدأ للتنمية المستدامة.

وظهر هذا التكامل جليًّا فى أشهر منتجاتها وهو القروض الدوارة الصغيرة كآلية لزيادة التعارف بين المستفيدين/المجتمع المحلى وعائلاتهم وجيرانهم وأصدقائهم، ليشكل الجميع رصيدًا يمكن امتلاكه واستدعاؤه عند

الحاجة أو الاستدانة. من ثم، قربت القروض وجهات النظر الاجتماعية والاقتصادية بشكل متوازن عن الرؤية الاقتصادية البحتة، ودعمت الشبكات الاجتماعية للشرائح الفقيرة والمستثناة، وضمنت معدلات عالية من السداد مع خفض التكاليف الإدارية. وكان التركيز على النساء كأمر فى غاية الأهمية، فى تحليل فاعلية وكفاءة القروض، ووجود الشبكات والمؤسسات الاجتماعية مما يقلل الشعور بالسخط والخطر والخوف من المستقبل. أيضًا، أعطت القروض الفقيرات فرصة لإشباع حاجاتهم، والبحث عن مشروعات صغيرة ليصرن ناشطات من خلال قصص النجاح عن تقديم الخير العام والبحث عن الأشكال الائتمانية بعيدًا عن عناء البحث عن المشروعات والمساعدات السلبية المرئية. يتفق هذا مع فرضية التوافق عند بوتنام عن استدامة التنمية المحلية، بمعنى أن التدخل ليس بإعطاء النقود أو التبرعات أو الاقتراض أو الضمان الاجتماعي، بقدر التوسع فى الشبكات الاجتماعية للفقراء ومنحهم الثقة. ظهر هذا بوضوح فى تنوع رأس المال داخل هذه الشبكات، فكل مستفيد له تصوره المحتمل عن استثمار رأس المال، وفهمه السوسيواقتصادى والاجتماعى لحركة السوق.

يعنى هذا أن رأس المال الاجتماعى ظاهرة استاتيكية بين الجميع، وديناميةتستجيب للتنمية بطريقة واعية كما جاء فى كتابات بوتنام عن الرافد القيمي:" أن الجماعة التى يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة فى بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التى تفتقر إلى الثقة بين أفرادها، ومثال ذلك نجد مؤسسات الادخار غير الرسمية والتى يطلق عليها "جمعية القروض الدوارة" وتتكون تلك الجمعية من مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على المساهمة بمبلغ من المال بشكل منتظم فى صندوق نقدي، والمشاركون يدركون جيدا مخاطر التخلف عن الدفع، ويقوم المنظمون باختيار الأعضاء بشيء من الحرص والدقة والسمعة الطيبة والتى تتبين من خلال تاريخه

السابق فى مثل تلك الجمعيات الخاصة بالقروض الدوارة، أو من خلال علاقاته مع الآخرين داخل مجتمعه، فالثقة والسمعة الطيبة إنما يؤثران بصورة إيجابية ومن ثم عدم الارتياب من مخاطر التخلف عن الدفع" (بوتنام،٢٠٠٦: ٢١٥ -٢١٩).

وكشفت النتائج المتعلقة بمجلس الإدارة عن دوره فى استثمار موارد الجمعية وإصلاحها المؤسسي، لتعزيز التطلعات فى المستقبل مما يزود الجمعية بالتكامل فى أنشطتها والحرص على البيئة وراء قراراتها من خلال روافد التنيظم وأداء الدور والرغبة فى التميز والتطوع والمبادأة. واعتمد إصلاحها المؤسسى على مكونات التنمية الثلاث، فمثلا ساعد رأس المال البنائى على رفع المستوى التنظيمي، وتنوع الأنشطة، وزيادة الأرصدة المالية ومحاربة الفساد. ويكمل رأس المال البشرى الإصلاح المؤسسى (ارتفاع المستوى التعليمى بشكل عام) فى وضع القيادة الحكمية، وإدارة الموارد البشرية، وفق ما يستجد من مهارات لدمج الفئات الأقل حظًّا. وتجلى رأس المال الاجتماعى فى حل مشكلات حجب الموارد، ونقص المعلومات، والاقصاء فى التركيبة الريفية بتكثيف التفاعلات وتشجيع التطوع. أتاحت المكونات الثلاثة المؤسسية فرصة ثلاثية لاستدامة المجتمع المحلى: (١)حضور الأرصدة المعرفية داخل تنظيماته، (٢) بلورة المشاركة كسلعة عامة (زيادة عدد المتطوعين)، (٣) وبناء جسور تلبى متطلبات الفئات الفقيرة المقصية. لقد نجح مجلس الإدارة فى إدارة الصراعات والخلافات الاجتماعية بطريقة أقل عنفًا وقمعًا عن الفئات الاجتماعية المتصارعة التى تحاول توظيف بنية الجمعيات الاجتماعية، لبناء نموذجها الفكرى والسياسي، أو الاعتماد على ممارسات بديلة عن تلك التى تتبناها الدولة، وكذلك عمق رأس المال البشرى والاجتماعى الشعور بالانتماء "الميديا الاجتماعية".

كما أوضحت النتائج حضورًا قويًّا لرافد الاحساس بمناخ الثقة لدى الأسر المستفيدة مما غير من مسارها من الزبونية إلى الأدنى الاجتماعى إلى

المشاركة بالتنمية كمهام لها فى التنمية المستدامة. لا تملك هذه الأسر سوى الموارد الطبيعية ولكن استفادت من رأس المال البشرى والاجتماعى المنتج سواء من الوسط الشبكى لها، أو تفاعلها مع الجمعية فى تحويل مواردها ومقوماتهم الطبيعية إلى أصول ثابتة ملموسة، لتصير بديلاً وظيفيًا أكثر كفاءة وأقل هدرًا فى التنمية. ومن ناحية أخري، يعد انخراطها فى مشروعات الجمعية" **سترة**" كاعمال لرأس المال الاجتماعى المنتج، وكقضية حياة لها فى السعى للاعتراف رسميًّا من الحكومة بجهودهم والتأكد من عدم طردهم وهدم منازلهم، بحجة افتقادها إلى تصريح البناء أو وقوعها فى مناطق عشوائية كأرصدة ائتمانية فى المستقبل.

كما أوضحت النتائج أن أهم الموضوعات عن مستقبل التنمية المستدامة عند الشركاء التنظيميين كمهمة لهم فى التنمية زيادة فى أرصدة الهوية. تحظى هذه الجماعة الاجتماعية باستعداد كبير وقلق حذر على مستقبل الأجيال القادمة بعيدًا عن ارتفاع مكانتها الطبقية. وكان مبعث التزامها ودخولها هذا الفضاء الشبكي، العمل بما يتناسب مع استثماراتها وأسلوب حياتها ورغبتها فى مجتمع مستدام. جاءت الأولويات فى القضايا البيئية، والأجيال القادمة، والتقليل من الاعتماد على الدولة، والناس محور التنمية. ويتفق هذا مع الإطار النظرى فى أن التزام الفرد بعضوية داخل الجمعيات الأهلية ينمى الثقة فيمن حوله وخارج حدوده الضيقة لأجل إعمال الديمقراطية، إذ تجعل المواطن أكثر رغبة فى المشاركة فى شؤون مجتمعه، نتيجة لثقته أن رأيه ومطالبه لهما تأثير فى عملية صنع القرار. وظهر صدى مفهوم بوتنام، فى وصول الناس إلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية بعيدًا عن الجماعات الأولية كتعبير عن إحساس الناس بالانصاف، بعد ما لمست درجة من الاغتراب السياسي (سلبية المسئولين)، ودرجة من الكفاءة السياسية لأصحاب المصالح فى التأثير فى الأخرين.

خلاصة القول، لقد ساعد هذا الفضاء الشبكى –**التكامل فى أجندة الجميع** –

على لملمة كافة أصحاب المصالح فى السياق التنموي، لما يحويه من أرصدة وروافد لم تفرض أعباء على المجتمع المحلى فى إنجاز مهام التنمية المستدامة. وأزيد أنه ساعد على التقارب الطبقي، من خلال التوافق التنظيمى والمؤسسى بين الطبقات على تقديم منتجات عالية القيمة (الروافد القيمية)، من رأس المال الاجتماعى التكاملى المنتج لا العكسي، كقضية مطروحة على بساط البحث. فقد تعاونت الطبقة العليا (الشركاء التنظيميون) بأرصدتها الاجتماعية على التدخل الاجتماعى السريع لرد الجميل والمعاملة بالمثل، فى حين قدمت الطبقة الوسطي (مجلس الإدارة) منتجها، برفع رصيدها الفكرى والسياسي، أما الطبقة الدنيا (المستفيدات) فقد حولت جزءًا من مقوماتها الطبيعية إلى روافد تفاوضية، تغير من بيئتها الإنسانية ليصرن ناشطات. يعبر هذا التقارب عن نظرة بوتنام خلاف بوردو فى العضوية أو الإبداع المدنى فى الجمعيات الأهلية من شأنه معالجة الظلم ومشكلات الاندماج الاجتماعي" روابط المكسب للجميع Win Win " دون تجاهل الوقائع السياسية وقوى التغيير. فى نهاية الأمر، تدفعنى النتائج إلى مشاركة تعجب بوتنام من وجود هذا الفضاء، وقصص النجاح المتوغلة فيه، والتوافق بين الناس والمكان والاقتصاد فى الدول النامية والانتقالية، ومع هذا نلجأ إلى الاقتراض والاستشارات الخارجية الخاطئة.

قائمة المراجع

(١) أحمد زايد، (٢٠١٤)، المجتمع المدنى وتحقيق الأمن الإنساني، فى : المجلة العربية لعلم الاجتماع،العدد ١٤.

(2) أمانى قنديل، (١٩٩٤)، جمعيات التنمية المحلية، فى : المؤتمر الثامن للبحوث السياسية،القاهرة : مركز البحوث السياسية.

(3) أنجى عبد الحميد، (٢٠١١)، دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعي، القاهرة : المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(4) إيمان محمد الصياد، ٢٠١١، تقييم اجتماعى لتجربة جمعية الفردوس بمدينة المنصورة، فى : المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثامن.

(5) حافظ بن عمر، (٢٠١٥)، البعد الاجتماعى فى التنمية المستدامة بتونس، فى : المستقبل العربي، العدد ٤٤٢.

(6) جيمس فيليسون، (٢٠١٥)، يورجن هابرماس، ترجمة أحمد محمد الروبي، القاهرة : مؤسسة هنداوي.

(7) روبرت بوتنام، (٢٠٠٦)، كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدنى فى إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

(8) Abom, Bill, (2004), Social Capital, NGOs, and development: a Guatemalan Case study, in: Development in Practice, vol.14, no: 3.

(9) Aguirre, Benigno E.,(2002), "Sustainable Development" as Collective Surge, in: Social Science Quarterly, Vol. 83, No. 1.

(10) Bansal, Pratima., (2002), The Corporate Challenges of Sustainable Development, in: The Academy of Management Executive, Vol. 16, No. 2.

(11) Bebbington, A., (1997), Social Capital and Rural Intensification, in: The Geographical Journal, Vol. 163, No. 2.

(12) Berry, Frances S. and others, (2004), Three Traditions of Network Research: What the Public Management Research Agenda Can Learn from Other Research Communities, in: Public Administration Review, Vol. 64, No. 5.

(13) Bijl, Rob, (2011), Never Waste a Good Crisis: Towards Social Sustainable Development, in: Social Indicators Research, Vol.

102, No. 1.

(14) Chopra, Kanchan,(2002), Social Capital and Development Processes، in: Economic and Political Weekly, Vol. 37, No. 28.

(15) Collier P., and Jan Willem Gunning, (1990), Explaining African Economic Performance, in: Journal of Economic Literature, vol.37.

(16) Cotton, D.R., et al.,(2007),Sustainable Development and higher Education, in: Environmental Education Research, vol.13.

(17) Curtis, James E., and Edward G. Grabb,(2001), Nations of Joiners: Explaining Voluntary Association Membership in Democratic Societies, in: American Sociological Review, Vol. 66, No. 6.

(18) Dickstein, Carla & others, (2003), Sustainable Development in Practice, in: Journal of Affordable Housing & Community Development Law, Vol. 12, No. 4 (Summer 2003), p.412-413.

(19) Dryzek, J. S., (2005), The politics of the earth: Environmental discourses, Oxford: Oxford University Press.

(20) Etienne N., and Nicole Motteux, Community-Based Development,(2001),Non-Governmental Organizations and Social Capital in Post-Apartheid South Africa, in: Human Geography, Vol. 83, No. 1.

(21) Fergus, A., and J, Rowney, (2005), Sustainable Development: Lost Meaning and Opportunity, in: Journal of Business Ethics, Vol. 60, No. 1.

(22) Fleming. C., (2009), Creative Economic Development, Sustainability, and Exclusion in Rural Areas, in: Geographical Review, Vol. 99, No. 1.

(23) Flora, C.B. and J.L. Flora., (1993), Entrepreneurial social infrastructure, in: The Annals of the Academy of Social and Political Sciences, 529.

(24) Fowler, A., (2000), 'NGDOS as a moment in history: beyond aid to social entrepreneurship or civic innovation?' in: Third World Quarterly, vol.21, No. 4.

(25) Glanville, Jennifer L.,(2004), Voluntary Associations and Social Network Structure, in: Sociological Forum, Vol. 19, No. 3.

(26) Gold, Lorna.,(2004), The 'Economy of Communion', in: Development in Practice, Vol. 14, No. 5.

(27) Grinnell, R.M, & Williams; M, (1990). Research in Social Work,

Itasca, IL: F.E.Peacock Publishers Inc.

(28) Hall, M., (2006), Sustainable Development, in: Transformation, Vol. 23, No. 3.

(29) Jacob, Merle.,(1994), Toward a Methodological Critique of Sustainable Development, in: The Journal of Developing Areas, Vol. 28, No. 2.

(30) Kimmel, Courtney E. and others, (2012), Building community capacity and social infrastructure through landcare, IN: Higher Education, Vol. 64, No. 2.

(31) Knack, Stephen and Philip Keefer, (1997), "Does Social Capital Have an Economic Payoff?, in: Quarterly Journal of Economics, vol. 112.

(32)Lertzman, D., & H. Vredenburg, (2005), Indigenous Peoples, Resource Extraction and Sustainable Development, in: Journal of Business Ethics, Vol. 56, No. 3.

(33) Leuenberger, D, Zeynep and Michele Wakin, (2007), Sustainable Development in Public Administration Planning, in: Administrative Theory & Praxis, Vol. 29, No. 3.

(34) McClenaghan, P.,(2000), "Social Capital", in: British Educational Research Journal, Vol. 26, No. 5.

(35) Mohan, Giles and Kristian Stokke, (2000), Participatory Development and Empowerment: The Dangers of Localism, in: Third World Quarterly, Vol. 21, No. 2.

(36) Moulton & Adam Eckerd,(2012), Preserving the Publicness of the Nonprofit Sector, in: Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol.41, no. (4).

(37) Nachmias, C., and D. Nachmias, (1996), Research Methods in the Social Sciences, 4th ed., New York: St. Martin's Press.

(38) Neumayr, M., and others, (2009), The role of civil society organizations in different nonprofit regimes, in: Comparative Social Research, Volume 26.

(39) Patton, M., (1990), Qualitative evaluation and research methods, Beverly Hills, CA: Sage.

(40) Putnam, R., (1995), Turning in, turning out: The strange disappearance of social capital in America, Political Science and Politics, vol.28, no. (4).

(41) Ross, Andrea.,(2009), Modern Interpretations of Sustainable Development, in: Journal of Law and Society, Vol. 36, No. 1.

(42) Schafft, Kai A. and David L. Brown, (2000), Social Capital and Grassroots Development, in: Social Problems, Vol. 47, no. 2.

(43) Sherrieb, and Sandro Galea,(2010), Measuring Capacities for Community Resilience, in: Social Indicators Research, Vol. 99, No. 2.

(44) Skocpol, Theda.,(2004), Voice and Inequality: The Transformation of American Civic Democracy, in: APSA Presidential Address, Vol. 2/No. 1.

(45) Subas P. (2014),"A methodological framework for ascertaining the social capital of environmental community organizations in urban Australia", in: International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 34 Iss 11/12.

(46) Woolcock, Michael and Deepa Narayan,(200), Social Capital: Implications for Development Theory, in: The World Bank Research Observer, Vol. 15, No. 2.

(47) Yap, Nonita, (1990), NGOs and Sustainable Development, in: International Journal, Vol. 45, No. 1 .